جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم مالية ومحاسبية

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

الموضوع:

أثر التدقيق في تسيير المخزونات على رقم الاعمال
دراسة حالة مؤسسة نفطال وكالة أدرار

إعداد الطلبة:

- سودي عبد العزيز
- الهامل بونعامة

إشراف الأستاذ:

-أ بلعارية محمد

تم مناقشتها أمام الجنة العلمية بتاريخ 30 /06/2020والتي تتكون من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

د. بلبالي ..... رئيسا

أ. بلعارية محمد..... مشرفا

د. بن عومر..... مناقشا

الموسم الجامعي: 2019م/2020م

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

***من لم يشكر الناس لم يشكر الله ***

الحمد لله على إحسانه والشكر له توفيقه لي و إعانتي على إتمام هذا البحث وبعد شكر الله سبحانه وتعالى أتقدم بجزيل الشكر إلى والدي العزيز الذين أعانني وشجعني طول المسار الدراسي ،كما أتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ المشرف على مذكرة بحثي الاستاذ *بن العارية محمد*

على كل توجيهاته ونصائحه العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام وإستكمال هذا العمل، وإلى اللجنة الكريمة التي وافقت على مناقشة بحثي وإلى الزملاء وكل أساتذة القسم المحاسبة والمراجعة وكل من درسني طوال مشواري الدراسي ،كما نتقدم بخالص شكري وتقديري إلى مؤطري في التربص السيد عمر/ ب على بذل كل المساعدات والتسهيلات والمعلومات القيمة التي قدمها لي كما نتقدم بشكري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل .

إهداء

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين الحمد لله رب العالمين

أحمد الله عز وجل على عونه لنا لأتمام هذا البحث .

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة

أبي الغالي والوالدة الكريمة

إلى من تقاسم معي عبئ الحياة حلوها ومرها

إلى الأخوة الكرام

إلى كل الأصدقاء بدون إستثناء

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في حياتي الدراسية

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة حول التدقيق في تسيير المخزونات	
المبحث الأول: الإطار النظري لتدقيق تسيير المخزونات ورقم الأعمال	05
المطلب الأول: تعريف التدقيق وأهدافه	05
المطلب الثاني:تدقيق المخزونات	11
المطلب الثالث: ماهية وظيفة المبيعات	14
المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	18
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: تقديم مؤسسة نفطال وكالة أدرار	25
المطلب الأول: تعريف مؤسسة نفطال وكالة أدرار	25
المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة نفطال وكالة أدرار	28
المبحث الثاني: تدقيق تسيير المخزونات	34
المطلب الاول: امكانيات الوكالة التجارية لنفطال	34
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية على المخزون	37
المطلب الثالث: اجراءات تدقيق المخزونات وأثرها على المبيعات	39
خلاصة الفصل	43
خاتمة	46
قائمة المصادر والمراجع	48
الملاحق	-

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد المستخدمين وتوزيعهم بالوكالة التجارية لنفطال	35
02	الإمكانيات التخزينية	36
03	قائمة استقصاء الرقابة الداخلية على المخزونات	38
04	حجم المبيعات للفترة 2015-2017	41
05	معدل التأخر في المواد المباعة وأثره على رقم الأعمال	43

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة التجارية لنفطال بأدرار	30

قائمة الإختصارات

الرمز	اسم الإختصار	الصفحة
ن ن م	نظام المحاسبي المالي	7

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الامكانيات التخزينية	36
02	حجم المبيعات	41
03	فاتورة البيع	41
04	فاتورة الشراء	43
05	قائمة محطات الخدمات	37

تمهيد

عرفت المؤسسات الاقتصادية تحولات كبرى في طرق تسييرها، إنتاجها، تسويقها ومختلف العمليات المتعلقة بها، نظرا للتغيرات المستمرة والتعقيدات المتزايد في الظروف الداخلية، المحيطة والمؤثرة في نشاطها ومرافقة لهذه التغيرات تتطور الممارسات والأفكار بغرض التسيير المحكم لأداء نشاط المؤسسات وتتطور الحاجة إلى العديد من أساليب وعلوم الإدارة ويعد علم التدقيق إحدى هاته العلوم التي تهدف إلى إعطاء الطبعة القانونية بالمعلومة محل الاستعمال وهو بذلك وسيلة إثبات مدى صحة واعتمادية المعلومات محل التداول من حث القانونية والسلامة، والصورة الوافية لها، اي مدى تمثيلها .... القائمة على أرض الواقع أحسن تمثيل .

ومن جهة أخرى أدى هذا التطور خاصة في القطاع الصناعي إلى ظهور أساليب إنتاج مبتكرة وبالتالي زيادة الاهمية التي توليها المؤسسة لتوفير ما تحتاجه من موارد ومنتجات وغيرها بأقل تكلفة بالموازات مع تحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنة، حيث أن هذا الهدف لا يكتمل إلا بتحقيق هدف التخزين الأمثل وكذا الرقابة عليه وحماية من الأخطار ولعلى هذا ما يقوم لأجله علم التدقيق من أجل ضمان السير الحسن للعمليات الإنتاجية إلى ضمان استمرارية وربحية المؤسسة.

وانطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية التالية

اشكالية الدراسة :

على ضوء الأهمية البالغة للمخزونات في المؤسسات الاقتصادية وكون ان الوكالة التجارية لنفطال بأدرار احد هذه المؤسسات ونظرا للدور البارز الذي يلعبه التدقيق في تسيير المخزونات للتأثيرعلى رقم أعمال المؤسسة ارتأينا الى طرح الإشكالية التالية:

- **ما أثر التدقيق في تسيير المخزونات على رقم الأعمال؟**

وبناءا على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية:

- فيما يتمثل نطاق التدقيق في تسيير المخزونات؟
- فيما تكمن العلاقة بين التدقيق في تسيير المخزونات ورقم الأعمال؟
- هل تتبنى الوكالة التجارية نفطال لولاية أدرار مفهوم التدقيق في تسيير المخزونات؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية

- تكمن أهمية التدقيق من خلال القيام بمراجعة شاملة لكل المستندات و الوثائق
- يشمل التدقيق في تسيير المخزونات التدقيق في مختلف العمليات التسييرية التي تبدأ من الاتصال بمصلحة الشراء إلى مصلحة البيع .
- تكمن العلاقة في التدقيق في تسيير المخزونات في كون أن عملية التدقيق تسمح بالتنبيه وتصحيح أخطاء التخزينية التي تحول دون القيام ببعض العمليات التجارية وبالتالي انخفاض رقم أعمال المبيعات .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التدقيق في المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتي يعتبر التخزين فيها من بين أهم العمليات في نشاطها اليومي .

حيث تقوم مؤسسة نفطال بتبني مفاهيم التدقيق في سير المخزونات و مختلف العمليات التسييرية التابعة لها.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها والذي يمس شريحة واسعة من الأطراف ذات العلاقة بحيث ان أثر التدقيق على تسيير المخزونات لا يمس فقط المؤسسة التي تقوم بالتخزين إنما ينعكس على كافة المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين يمثلون الطلب على هذه المنتجات .

حدود الدراسة :

1- الحدود المكانية :تمكن الإطار المكاني للدراسة في مؤسسة نفطال الكائنة بولاية أدرار والتي تشرف على كافة نقاط البيع بالوكالة .

2 – الحدود الزمانية :تمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من ديسمبر 2019 إلى غاية مارس 2020 من أجل دراسة أرقام وإحصائيات الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017.

دوافع اختيار الموضوع :

الدوافع الموضوعية: تمثلت لموضوع الدراسة في محاولة معرفة آليات تخزين المحروقات وتسييرها .

الدوافع الشخصية: تمثلت الدوافع الشخصية في محاولة إسقاط التخصص الدراسي على الواقع العلمي للعمليات الاقتصادية في القطاع العمومي .

المنهج المتبع: في دراستنا هذه اعتمدنا في جزئها النظري على المنهج الوصفي بغية وصف ظاهرة تسيير المخزون في المؤسسة الاقتصادية كما اعتمدنا أيضا على المنهج الاستقرائي بهدف قراءة وجهات نظر دراسات السابقة

ومن أجل دراسة واقع التدقيق في تسيير المخزونات بمؤسسة نفطال محل الدراسة اعتمدنا على منهج دراسة الحالة للوقوف على حال تسيير المخزون بهاذه المؤسسة وكما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة للوقوف على حال تسيير المخزون بهذه المؤسسة وكما اعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل واستنطاق الارقام والاحصائيات المتحصل عليها من طرف المؤسسة إضافة إلى تحليل وجهات نظر القائمين على عملية تسيير المخزونات فيما يتعلق بالنقاط أو العناصر التي لا تمتلك المؤسسة إحصائيات بشأنها .

صعوبات الدراسة: تمثلت صعوبات الدراسة في صعوبة إجراء الدراسة الميدانية بالمؤسسة محل الدراسة نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والعالم ككل إضافة إلى صعوبة الحصول على مقياس ملائم لا سيما في الإطار القانوني التي تحدد العمليات الاقتصادية للمؤسسة.

تقسيمات الدراسة :

شملت تقنيات الدراسة في وضع فصلين، أحدهما يشمل الادبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، ويشمل الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة نفطال وتحليل احصائياتها وتمت تسميت الفصول كما يلي:

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة حول التدقيق في تسيير المخزونات

الفصل الأول: الإطار النظري لتدقيق تسيير المخزونات ورقم الأعمال وتضمن هذا المبحث مجموعة من المطالب :المطلب الأول تعريف التدقيق وأهدافه ، المطلب الثاني تدقيق المخزونات ، المطلب الثالث ماهية وظيفة المبيعات

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

أما هذا الفصل هو الاخر يحتوي على مبحثين الاول كان معنون ب :تقديم مؤسسة نفطال وكالة أدرار يضم ثلاثة مطالب : المطلب الأول: تعريف مؤسسة نفطال وكالة أدرار , المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة نفطال وكالة أدرار، المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة التجارية نفطال أدرار
أما المبحث الثاني :معنون ب : المبحث الثاني : تدقيق تسيير المخزونات ويضم المطلب الأولإمكانيات الوكالة التجارية لنفطال، و المطلب الثاني تقييم نظام الرقابة الداخلية على المخزون.

تمهيد

أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي الى كبر حجم المشروعات وزيادة تشعب أعمالها ووظائفها، مما نتج عنه انفصال الملكية عن التشريع، وقد أدى هذا التطور إلى تطور مفهوم التدقيق وأهدافه و أساليبه، محيث سعى التدقيق ولا زال إلى التأكد من فعالية التسيير، فكلما كبر حجم المشاريع زادت الحاجة الى وجود نظام تدقيق فعال يساير نشاط المؤسسة، فالتدقيق يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة لجميع الوظائف والمصالح بالمؤسسة، لاسيما وظيفة المخزونات.

فتدقيق المخزونات يمكن المؤسسة من تسيير مخزوناتها بطريقة صحيحة تجنبا للأخطاء الممكن الوقوع فيها وما لها من تأثيرات سلبية على وظائف أخرى من أبرزها وظيفة المبيعات، وبناءا على ما سبق سنقف في هذا الفصل على تأثير تسيير المخزونات على المبيعات من الناحية النظرية، وللإلمام بمختلف العناصر المتعلقة بتدقيق تسيير المخزونات والمبيعات، قسمنا فصلنا هذا إلى:

المبحث الأول :الإطار النظري لتدقيق تسيير المخزونات ورقم الأعمال

المبحث الثاني :الدراسات السابقة ومناقشتها

المبحث الأول : الإطار النظري لتدقيق تسيير المخزونات ورقم الأعمال

إن ظهور التدقيق وتطوره راجع الى كبر حجم المؤسسات، وتشعب وظائفها، وحاجة الملاك لمراقبة تسيير مؤسساتهم، وعليه أصبح من الضروري فهم دور وأهمية التدقيق في مختلف أنشطة المؤسسة .

المطلب الأول: تعريف التدقيق وأهدافه

لاستقلالية القائم بأعمال التدقيق دور فعال في تحقيق كفاءة وفعالية التدقيق، الذي يرتكز على حيادية واستقلال المدقق، بغية الوصول إلى نتائج مرضية في مستوى تطلعات الملاك.

أولا: مفهوم التدقيق

1- تعريف التدقيق

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق كما يلي << التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع ولتقييم الأدلة والقرائن ، بشكل موضوعي ، تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة >>[1]

كما عرف Bonnault et Germond التدقيق على أنه <<اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل مستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هده المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة>>

من التعاريف أعلاه نعرف التدقيق على أنه: فحص مهني مستقل يقوم به شخص فني محايد، بغية إبداء رأي فني محايد حول مدى مصداقية القوائم المالية وإعطاء صورة صادقة حول وضعية المؤسسة.

ويقسم التدقيق الخارجي في الجزائر إلى[2] :

---

[1] محمد أمين ما زون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011/2010،ص 04.

[2] طواهر محمد التهامي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ،جامعة ورقلة، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2015،ص 9.

1-1 التدقيق القانوني: هو مراجعة وتدقيق الحسابات بشكل إجباري، يفرض بقوة القانون، إذ تلزم كل مؤسسة تجارية على تعيين محافظ حسابات، يقوم بأعمال المراقبة السنوية الإجبارية.

1-2 التدقيق التعاقدي: يقوم به مراجع مهني محترف في إطار تعاقدي، بطلب من أحد الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، وصولا لقوائم صحيحة.

1-3 الخبرة القضائية: يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

2- أهداف التدقيق

يصبو التدقيق الى تحقيق جملة من الاهداف، إلى التأكد من[1] :

- ✓ من أن النظام المحاسبي سليم، والضبط الداخلي كفء، والسجلات ملائمة لأعمال المنشأة وما يتطلبه القانون؛
- ✓ أن الميزانية وجدول حسابات النتائج؛ أو أي بيانات ختامية تتفق مع السجلات ومطابقة لها؛
- ✓ أن المنشأة تملك كافة أصولها التي تظهر في الميزانية وبقيمتها الصحيحة؛
- ✓ أن الخصوم الظاهرة في الميزانية تظهر بقيمتها الحقيقية؛
- ✓ أن المنشأة قد التزمت بالمتطلبات القانونية كافة (القيام بعملية الجرد مثلا).

ثانيا : تعريف المخزونات وأنواعها

1- تعريف المخزونات

عرفها ن م م على أنها << مجمل الاملاك التي تمتلكها المؤسسة والتي اشترتها أو أنشأتها بهدف بيعها أو توريدها أو استهلاكها في عملية الانتاج والتحويل والاستغلال بشكل عام وتسمى بالمصطلح المحاسبي المخزونات ونرمز لها بالرمز (3) >>[2].

وتعتبر المخزونات كأصول بالنسبة للمؤسسة وتتضمن ما يلي :[3]

---

[1] أحمد لعماري، حكيمة مناعي، **ملخص محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي**، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2014/2013، ص 09.

[2] القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19، 2007، ص3 .

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، العدد 19 ،الصادر في 25 مارس 2009،قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 ،الموافق ل 26 يوليو ،يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،ص 12 .

- مخزونات تمتلكها المؤسسة لإعادة بيعها خلال النشاط العادي للدورة؛
- مخزونات قيد الانجاز لغرض البيع ؛
- مخزونات تحت شكل مواد أو مواد التي يجب أن تستهلك خلال عملية الانتاج أو خلال عملية تقديم الخدمات .

2- أنواع المخزونات: تختلف أنواع المخزونات ومكوناتها تبعا لنوعية النشاط الذي تزاوله المؤسسة حيث تتمثل في الأنواع: [1]

مخزونات البضائع والسلع، مخزونات مواد أولية ولوازم، مخزونات من المنتجات النصف مصنعة، مخزونات من المنتجات والأشغال الجارية، مخزونات من المنتجات التامة، مخزون موجود خارج المؤسسة، مخزونات من الفضلات والمهملات.

ثالثا :تسيير المخزون وطرق تمييزها

1- تعريف تسيير المخزونات

تسيير المخزون يعني الاحتفاظ والمحافظة على المخزون وتخطيط وتنفيذ ورقابة إجراءات التخزين وصرف المخزون حسب الكميات والنوعيات المقررة للوحدات والاقسام أو الإدارات الطالبة لمواد هذا المخزون .[2]

2- تمييز عناصر المخزون : يتم ترميزها بالأحرف والارقام أو بالألوان أو برموز علامات خاصة بالمؤسسة، ويستخدم كل من أسلوبي التصنيف والتمييز بغرض:[3]

- سهولة التعرف على الأصناف ووضعها تحت تصرف الجهة التي تحتاجها؛
- تسهيل عملية جرد وتنظيم حساب مجاميع المخازن ؛
- التعرف على موجودات المخزونات لمنع تكرار الشراء وبالتالي سهولة تقييم المخزون؛
- معرفة المخزونات التي لها خصوصيات خطيرة وعزلها كما في تخزين المواد السامة والخطيرة؛
- متابعة رصيد المخزونات داخل المخازن وهذا ما يزيد فعالية الرقابة على المخزونات وجردها وتقييمها.[4]

رابعا: جرد وتقييم المخزونات

1- **تعريف جرد المخزونات** : الجرد هو عبارة عن مجموعة إجراءات يتم خلالها فحص وقياس وضبط جميع المواد التي في حوزة ومسؤولية المخازن، وتبويبها في جداول الجرد من جهة، وجمع كافة المعلومات المتعلقة بهذه المواد من السجلات والمستندات والدفاتر المخزنة من جهة أخرى، ثم التأكد من مدى مطابقة

---

[1] بديسي فهيمة ، **المحاسبة التحليلية** ،دار الهدى للطباعة والنشر ،الجزائر ،2013،ص 66-67

[2] أحمد راشد الغدير ،**ادارة الشراء والتخزين** ،دار الزهران للنشر ،الأردن ، 2000 ، ص 272

[3] ابو بكر عميروش ،**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة** ،رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2010-2011، ص 63

[4]

الأرصدة الفعلية مع الدفترية، والكشف عن أي فرق بينها، والبحث عن سببه وتسوية الرصيد على أساس الرقم الفعلي. [1]

2- أنواع الجرد : هناك عدة معايير لتصنيفه

2-1 من حيث التطابق: نجد نوعين هما

أ- **الجرد الفعلي :** ويقصد به الفحص والعد المباشر للمخزون لكل صنف موجود بالمخازن ومطابقته مع الأرصدة الموجودة في السجلات والبطاقات ،حيث تتم عملية الجرد هنا من خلال المشاهدة العينية والفعلية للمخزون والسجل الخاص به وتقوم المؤسسة مرة واحدة في الدورة على الأقل وينقسم بدوره إلى :[2]

- **الجرد الفعلي الكامل:** ويشمل جميع الأصناف سواء داخل المخازن أو في ورشات الانتاج غالبا ما يتم في نهاية كل دورة محاسبية بهدف الوصول إلى قيمة المخزون السلعي وإعداد الحسابات الختامية .[3]
- **الجرد الفعلي الجزئي:** وهو الذي يخص بعض الأصناف دون غيرها للتعرف على الأصناف ومدى صلاحيتها للإنتاج أو البيع ويحدث أحيانا في حالات خاصة من السرقة ، التلاعب ، الاختلاس .....الخ.[4]

ب- **الجرد المحاسبي:** أو ما يعرف بالجرد الدفتري وهو مطابقة أرصدة سجلات المخازن مع الأرصدة المثبتة في إدارة الرقابة على المخزون أو الإدارة المالية .[5]

2-2 من حيث التوقيت يمكن تقسيمه إلى :

أ- **طريقة الجرد المتناوب :** وفيه لا تحقق الرقابة على المخزون إلا في نهاية السنة عندما يتم جرد المخزون فعليا بحصر كمياته وعادة ما يتم هذا النظام في المنشآت التي تتعامل في أصناف كثيرة العدد أو ضئيلة القيمة أوكلاهما .[6]

ب- **طريقة الجرد الدائم :** وفيه يتم الاحتفاظ بسجلات توفر بيانات عن الحركة المستمرة لعناصر المخزون ، ويتم الاحتفاظ ببطاقات منفردة لكل صنف من أصناف البضاعة يسجل فيه الوارد والصادر من وإلى المخازن من حيث الكمية والقيمة.[7]

3 – **إجراءات جرد المخزون :** وتتضمن الإجراءات ما يلي [1]

---

[1] محمد العدوان ،وأخرون ،**إدارة الشراء والتخزين** ،دار الصفاء للنشر ،الأردن ،2006،ص 247

[2] **P.zarmati et fabrice., pratique de la gestion des stocks** ,Edition DUNAD ,paris2005 ,p140

[3] غانم فنجان موسى ،**الأصول العلمية في إدارة المخازن** ،الدار الجامعية للنشر ، بغداد 2001،ص 306

[4] نفس المرجع ، ص 306

[5] محمد الصيرفي ،**التخزين الالكتروني** ،دار الفكر الجامعي ،مصر 2007،ص 418

[6] محمد عباس بدوي ومحمود السيد سليمان ،**المحاسبة المالية ،المشروع الصناعة ،الجرد والتسويات الجردية** ،المكتب الجامعي الحديث ،2011،ص 106

[7] **نفس المرجع** ،ص 107

- ترتيب المخزون بطريقة تسهل عملية الجرد مع ضرورة إجراء تحركات لازمة أو إعادة ترتيب ضرورية للأصناف قبل البدء في العملية؛
- فصل المواد أو البضاعة التي ستقيم كخردة أو بصافي قيمتها البيعية عن تلك التي تكون قابلة للبيع أو التي تستخدم في الإنتاج؛
- أن يكون المسؤول عن عملية الجرد فردا محددا بالاسم وتوزيع قائمة القائمين بالجرد على الأقسام المختلفة في المخازن مع تحديد المناطق لكل منهم؛
- أي وحدات تكتشف في المخازن ولا تمتلكها المؤسسة لابد من حصرها واحتجازها في أماكن خاصة؛
- يجب الحصول على المعلومات الكافية ومسمياتها، كما تستخدمها إدارة المشتريات والشحن والحسابات؛
- يجب التسجيل في قوائم الجرد الرقم التسلسلي للمستند الأخير الذي سجل على بطاقة الصنف حتى يمكن تسجيل النتائج في دفتر المخازن، وملاحظة التحركات التي لم تسجل؛
- التأكد من أن كل المستندات قد قيدت في الدفاتر وتقفيل الحسابات ولا تقيد أي عملية أخرى إلا بعد الانتهاء من عملية الجرد؛
- تعطى معلومات دقيقة عن كيفية تسجيل النتائج للتحقق من كل بند؛
- تكون قوائم الجرد تحت إشراف ومسؤولية القائم بالجرد ولابد أن يعطي لها أرقاما متسلسلة ولا يسمح بعمل أي قوائم مزدوجة؛
- تستخرج لجنة الجرد في نهاية كل سنة مالية كشوفا مستقلة بأرصدة الأصناف التي لم تتحرك طوال السنة .

4 – طرق تقييم المخزونات :

4-1 تقييم المدخلات

يتم تقييم العناصر المتحصل عليها كما يلي : [2]

- تقييم البضائع والمواد واللوازم الأولية والتموينيات الأخرى بتكلفة الشراء التي تشمل سعر الشراء مضافا إليهما مصاريف النقل والشحن والمصاريف الأخرى المدفوعة للغير لإيصال المنتجات أو المواد للمؤسسة؛
- تقييم المنتجات المصنعة والنصف مصنعة والفضلات والمهملات بتكلفة الإنتاج أو الإنجاز مضافا إليهما أعباء الإنتاج المباشر والغير مباشرة.

4-2 تقييم المخرجات

إذا كان تقييم المدخلات يتم بسهولة فإن تقييم المخرجات يحتاج لمعالجة خاصة نظرا للأسباب التالية :[1]

[1] جمال زدون ،**الأمثلية الإقتصادية في تسيير المخزون** ،مذكرة ماجيستير ،تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة ،جامعة أبو بكر بلقايد ،،تلمسان2010،ص 53

[2] بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** :دار هومة للنشر ،الجزائر ،2004،ص 140

- المشتريات لا تتم بسعر واحد، أسعارها تختلف باختلاف الموردين والأسواق .....الخ
- إن سعر أو قيمة العنصر المادي هو نفسه عند إدخالها للمخزن، أي أن السعر المطبق عند الإدخال هو الذي يطبق عند الإخراج .

المطلب الثاني : تدقيق المخزونات

أولا: تعريف الرقابة على المخزون

الرقابة على المخزون هي عملية تصميم الطرق والوسائل التي تكفل التحقق من أن عمليات صرف و تأمين المواد تتم وفقا لخطة موضوعة لتحقيق أهداف المؤسسة والاستفادة من مواردها إلى أقصى حد ممكن . [2]

ثانيا: أهداف الرقابة على المخزونات

للرقابة على المخزون أهداف عدة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[3]

- حساب الحجم الأمثل لكمية المخزون وعدد دفعات الشراء وفترات التوريد وشراء الاحتياجات ذات الاستهلاك المتغير ومعدل التخزين ومتوسط التخزين احتياطي الطوارئ ورصيد الأمان .
- التأكد من الانتاج لا يتأثر أو يتغير أو يتوقف نظرا للنقص في المواد أو الاجهزة أو قطع الغيار .
- التأكد من وجود كميات كافية من المواد المخزنة كمواجهة الطلب غير الطبيعي عليها مثل ازدياد الطلب على مادة ما فجأة أو حدوث حالات طارئة تستوجب مواد وأجهزة ومعدات فورية وكميات كافية لسد الحاجة لم يكن مخططة لها سابقا .

ثالثا: مجالات الرقابة على المخزونات والسجلات الرقابية الخاصة بها

1- مجالات الرقابة على المخزونات : وتشمل[4]

1-1 الرقابة على الكمية: تتم الرقابة على الكميات المشتراة، وعلى كميات المخزون الموجودة في المخازن ومدى مطابقتها مع الأرصدة الدفترية أو كشوف الجرد .

1-2 الرقابة على القيم : تتم عملية الرقابة بسبب كبر رأس المال المستثمر في المخزون، وتتم الرقابة على القيمة اعتمادا على قيمة المخزون وحسابات المخزون السلعي .

---

[1] بن ربيع حنيفة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 140

[2] عصام الدين محمد متولي ،**المراجعة** ،الطبعة الأولى ،منشورات جامعة السودان المفتوحة ،السودان ،2006،ص 25

[3] محمد الصيرفي وبشير العلاق ،**إدارة المخزون السلعي** ،الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع ،2002،ص 222

[4] جمال زدون ،مرجع سبق ذكره ،ص 119-121

1-3 الرقابة على النوع: تتضمن درجة مطابقة المواد المشترات في المواصفات ودرجة صلاحيتها للعمل.

1-4 الرقابة على الزمن : تقصد به تحديد وقت الرقابة الدورية وفترات التوريد والانتظار ،ووقت الفحص والاستلام والصرف وزمن النقل والتخزين ومراجعة المستندات وزمن ركود بعض الأصناف .

1-5 الرقابة على التكاليف: أي الرقابة على التكاليف التخزين والشراء وتكاليف النفاذ ، وتقوم الرقابة بتشغيل هذه التكاليف بعد حصرها والتعرف على أسباب زيادتها .

2- السجلات الرقابية للمخزونات

حيث تتمثل هذه السجلات في :[1]

2-1 الدليل الرقمي : إذا كان المشروع يستخدم عدد كبير و متفرع من السلع التي يتعامل فيها عن طريق الشراء والإنتاج فإنه يصعب استخدام الوصف لكل نوع عند التداول ، والطريقة السهلة هو أن يعطي لكل صنف ونوع دليل رقمي ثابت يتعرف عليه أي فرد في المشروع .

2-2 دفتر أستاذ المخازن : يتضمن دفتر أو دفاتر أستاذ المخازن حسابات لكل صنف من المخزون ،يسجل في الحسابات كميات الوارد والمنصرف من الصنف والرصيد.

2-3 بطاقات الصنف: يرفق بكل صنف من أصناف المخزون بطاقة صنف يسجل عليه أمين المخزن أو المسؤول بالمخزن الكميات الداخلة والخارجة من الصنف بناء على المستندات المتمثلة في إذن الدخول إذن الخروج ،ويسجل في البطاقة بيانات عامة من الصنف من حيث وصفه الدقيق ودليله الرقمي.

2-4 سجلات الجرد المستمر: تحفظ سجلات الجرد المستمر في إدارة التدقيق الداخلي ،وتكون سجلات الجرد المستمر جانبا هاما من الرقابة حيث أن هذه السجلات تظهر في أي وقت كميات المواد أو السلع التامة أو المهمات بالمخازن وتعطي معلومات في تحديد سياسة الشراء والبيع والإنتاج .

1- اهمية التدقيق الداخلي لعناصر المخزونات والافصاح عنه

تأتي اهمية مراجعة وتدقيق وفحص عناصر المخزون من قبل المدقق من اهمية المخزون نفسه باعتباره يمثل أهم عناصر الميزانية لأي منشأة صناعية أو تجارية بصفة خاصة، وتوكد هذه الاهمية النواحي التالية :[1]

[1] عبد الفتاح الصحن ،ومحمد السرايا ،**الرقابة والمراجعة الداخلية** ،الدار الجامعية الإسكندرية ،2004،ص 230-232

– الافصاح الجيد والملائم لعناصر المخزون في الميزانية باعتبارها تحظى باهتمام الاطراف المختلفة ذات العلاقة من مستخدمي التقارير والقوائم المالية؛

– يمثل المخزون عنصرا هاما من العناصر التي تظهر في قوائم الدخل والتي تؤثر في نتيجة النشاط من أرباح وخسائر، بأي زيادة أو نقص قد تنتج من اختيار طريقة معينة من طرق تقييم مخزون اخر الفترة ويترتب على ذلك :

- ✓ عند تقييم المخزون باقل من اللازم يترتب على ذلك زيادة في الارباح غير حقيقية، وقد يتم توزيع جانب منها وهي في الحقيقة توزيع لجانب من رأس المال وتكرار هذا الامر يمثل خطورة بالغة على رأس مال الشركة؛
- ✓ عند تقييم المخزون باقل من اللازم يترتب على ذلك نقص وعدم توزيع ارباح على المساهمين مما يؤثر على موقف الشركة في سوق الاوراق المالية؛

2- أهداف عملية التدقيق الداخلي لعناصر المخزونات

يهدف المدقق من خلال وضع برنامج تدقيقه لعناصر المخزون الى تحقيق اهداف رئيسية عامة، تدور حول التحقق من:[2]

أ- **الاكتمال** : يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من ان المعلومات المتعلقة بالمخزونات، تم تسجيلها محاسبيا ولم يحذف او ينسى المحاسب اية معلومة ليؤكد بعدها على صحة هذه المعلومات ومدى تمثيلها لحقيقة العنصر موضوع التدقيق.

ب- **الوجود** : يسعى المدقق الداخلي الى التأكد من ان المخزون موجود فعلا على مستوى المخازن بوجود مستندات تثبت ذلك مثل :وصولات الاستلام الموجودة لدى امين المخزن.

ت- **الملكية** : على المدقق الداخلي التحقق من ملكية المؤسسة لعناصر المخزون عن طريق فحص الفواتير والحصول على المصادقات من الموردين ,كما يجب أن يتأكد المدقق من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارج مخازنها .

ث- **التسجيل المحاسبي** : التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات تم تسجيلها وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليه وان كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا.

ج- **التقييم** : على المدقق الداخلي التأكد من صحة تطبيق طرق التقييم التي تنتهجها المؤسسة وكذلك التحقق من ثبات هذه الطرق من سنة الى اخرى، و أن حدث أي في تغيير الطرق وجب على المدقق

---

[1] محمد السيد سرايا ،**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العملي** ،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ،2007، ص 440،439

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ،**المراجعة وتدقيق الحسابات ،الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003،ص 151

الداخلي، التأكد من ان المؤسسة تفصح عن الفرق الذي نشأ عن التغيير في شكل ملاحظات مرفقة في التقرير.

3- التدقيق الداخلي على المخزونات

3-1 تحديد المقاييس (المعايير)

إن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق الداخلي على المخزونات هو التأكد من أن الخطط التي وضعت تنفذ بدقة وفقا للمعايير والمقاييس المحددة لذلك فهي عبارة عن مقاييس تستخدم لقياس الأداء الحقيقي أو المتوقع وتكون على أشكال مختلفة، مقاييس كمية(كمية المواد الواردة للمخازن، المواد التالفة، المواد الراكدة)، مقاييس نوعية (درجة جودة المواد، ظروف التخزين المطلوبة، درجة مطابقة المواد المخزنة للمواصفات النوعية)، مقاييس زمنية (الوقت المصروف لاستلام المواد، الوقت المحدد للفحص، الوقت المحدد للتجهيز)، مقاييس مالية (تكلفة التخزين لكل وحدة، تكلفة الطلب لكل طلبية، مصاريف الصيانة للمخازن). [1]

3-2 التدقيق الداخلي للمخزون السلعي[2]:

إن المدقق الداخلي يتابع المخزون ويفحص كل الإجراءات المتعلقة بشرائه والاحتفاظ به واستخدامه ، ويفحص كذلك السجلات الخاصة بالمخزون والمستندات الداخلية ،فهو يتأكد من أن:

- الكميات من المواد التي جعلت مدينة لأقسام الانتاج يجب أن تتساوى مع تلك التي جعلت دائنة في دفتر الاستاذ المخازن ومع بطاقات الصنف ؛
- تواريخ اذونات التسليم في نطاق الفترة التي تغطيها الحسابات التي تفحص؛
- اذونات التسليم جعلت دائنة لأقسام الإنتاج في نفس الفترة التي جعلت مدينة في المخازن ؛
- الدليل الرقمي مسجل على هذه الأذونات وموافق عليها من الرئيس مباشر.

كما يفحص المدقق التالف والفاقد الذي تم أثناء العملية الصناعية ويتأكد من الكميات التي سجلت على اذونات التالف والفاقد وكيفية تسعير هذه الكميات .

المطلب الثالث: ماهية وظيفة المبيعات

تعتبر وظيفة المبيعات أحد أهم الوظائف في المؤسسة، والتي لها ارتباط وثيق بوظيفة بالمخزونات والمشتريات، وللوقوف على الوضعية الحقيقية للمبيعات وإعطاء صورة صادقة حولها، وهو ما يسعى المدقق للوصول إليه من خلال تدقيق المبيعات.

أولا: مفهوم وظيفة المبيعات

---

[1] جاسم ناصر حسين وحميد خير الله سلمان وصباح مجيب النجا، **تخطيط ورقابة التخزين**، دار البازوي للنشر ،الأردن ،2008،ص 329

[2] **عبد الفتاح الصحن ومحمد السرايا** ،مرجع سبق ذكره ،ص 235-236

1- تعريف وظيفة المبيعات

هي تلك المجهودات الشخصية أو غير الشخصية التي تبذل لحث العميل المرتقب على شراء سلعة أو خدمة ومساعدته على هذا الشراء أو على تقبل فكرة لها أهمية تسويقية عند البائع ويتضمن البيع الشخصي التحدث الشفهي مع العميل أو العملاء لعقد صفقة البيع، أما مجهودات البيع غير الشخص ي فهي التي تتم بطريقة غير شفهية شخصية وتشمل الإعلان ووسائل أخرى لترويج المبيعات [1].

2- اهداف وظيفة المبيعات

تتمثل أهداف المبيعات في ما يلي [2]:

- التعرف على حاجات ورغبات العملاء؛
- اطلاع العملاء من تجار التجزئة والجملة بمزايا السلعة وكيفية عرضها واستعمالها؛
- التعرف على الشكاوى والاعتراضات المقدمة من المستهلكين، وعرضها على الإدارة؛
- دراسة سوق العرض والطلب والمنافسة؛
- إرشاد المستهلك بخصائص السلعة وكيفية استعمالها.

ثانيا: الرقابة الداخلية على المبيعات

تشمل الجوانب المختلفة لرقابة المبيعات ما يلي[3]:

1- **تحليل المبيعات الفعلية** : تحليل ودراسة المبيعات الفعلية طبقا للسياسات والطرق التي أتبعت لتحقيق حجم المبيعات المخطط، وبنفقة توزيع مناسبة، وتتم الرقابة على المبيعات عن طريق التقارير التحليلية لنشاط المبيعات، والتي قد تظهر التباعد عن الأهداف التي حددت في موازنة البيع.

2- **خروج البضاعة المباعة من المخازن** : لا تخرج البضاعة من المخازن إلا إذا تحققت عملية بيع عن طريق إدارة البيع، وهي تتطلب الشراء من العميل وتتأكد من وجود الاعتماد بالبيع الائتماني، ومن وجود كمية السلع المطلوبة وسعر البيع وبذلك تعد فاتورة البيع ، وتراجع كل فاتورة بتفاصيلها وعملياتها الحسابية ، وترسل صورة لإدارة المخازن، ولإدارة الحسابات والتكاليف، ومراقبة البوابة للتأكد من خروج البضاعة بالكميات المصرح بخروجها.

3- **استنزال البضاعة المباعة من المخزن** : بناءا على فاتورة البيع وإذن خروج البضاعة ، تعد مخازن البضاعة تمهيدا لإرسالها إلى إدارة البضاعة الخارجية وعند خروج البضاعة يسجل قيد على بطاقة الصنف

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المبيعات**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص13 .

[2] أبو علفة عصام الدين، " **التسويق المفاهيم الاستراتيجية، الجزء الأول**، مؤسسة حورس الدولية للنشر ، الإسكندرية، 2003 ،ص27

[3] الصحن عبد الفتاح محمد و راشد رجب السيد و درويش محمد ناجي ، **أصول المراجعة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000ص164 .

،يظهر التاريخ و الكمية الخارجة و الرصيد ،وتعد ملخصات للبضاعة الخارجة على أساس الكمية و القيمة لكل نوع ،ودليله الرقمي ، وتستخدم الملحقات للمقارنة مع قوائم المخزون وحسابات المخازن[1]

4- الرقابة الداخلية على المبيعات النقدية

تختلف طرق الرقابة الداخلية للمبيعات النقدية، تبعا لكبر أو صغر حجم المؤسسة وتعدد الموظفين القائمين بالبيع ،والتسليم، والتحصيل ،وتشكل المبيعات النقدية جانبا هاما من الإيراد بالنسبة للمؤسسة التي تبيع للمستهلك مباشرة، و المحلات ذات اقسام المتعددة.

ثالثا: التدقيق الداخلي للمبيعات

للمحافظة على أموال المشروع يتعين وضع نظام رقابة داخلية يكفل تحقيق الرقابة على السلع المباعة، وتحصيل قيمتها، ودفع الكفاية البيعية للمشروع، ويشتمل التدقيق الداخلي للمبيعات ما يلي:

1- التدقيق الداخلي لمخزون البضاعة:

تدخل البضاعة التامة بإذن دخول، وبتحقيق المراجع من وجود رقابة كافية على أذونات الدخول، وأن المسجل في بطاقات الصنف كبضاعة داخلة يطابق ما هو مسجل في دفتر أستاذ المخازن ويفحص المراجع الداخلي أذونات الدخول عن فترة معينة كالآتي[2] :

- أن كل أذونات الدخول معتمدة ومعدة إعدادا سليما؛
- التأكد من أن المسجل على بطاقات الصنف ككميات واردة يطابق ما هو مسجل في أستاذ المخازن.

وفي حالة صرف البضاعة من المخزن، فإن المراجع الداخلي يتأكد من استنزال الكميات المباعة بفحص نظام الاستنزال للبضاعة من المخزن، وأنها سجلت في تاريخ خروجها وليس هناك تأخير في تسجيل العمليات بحيث يتماشى تسجيل البيع في الدفاتر المالية من دفاتر المخازن مع بطاقات الصنف.

وعلى المراجع أن يتأكد من أن الأرصدة بعد الإضافة والخصم للكميات في بطاقات الصنف تتماثل مع الأرصدة في حسابات المخازن وتطابق الاختبار المادي للكميات عندما يتم الجرد المادي للبضاعة بالمخزن.

إذا كانت البضاعة ترسل كعينات من العملاء بدون قيمة، فإن على المراجع أن يفحص الإجراء المتبع لإرسال العينات بحيث يتأكد من اعتماد العينات المجانية بواسطة مسؤول لا يرتبط بالمخازن ولا بحساب العملاء وهناك مستندات داخلية ملائمة ترتبط بتنظيم الدورة المستندية لهذه العملية، وتحمل أرقاما متسلسلة وأن هناك اعتماد من المسؤول عنها.

2- التدقيق الداخلي للمبيعات النقدية

يتأكد المراجع الداخلي من تقسيم العمل بين القائمين بالبيع النقدي، بحيث من يقوم بالبيع لا يرتبط بالنقدية أو بتسليم البضاعة المباعة ويفحص المراجع ما يلي [1]:

---

[1] الصحن عبد الفتاح محمد و راشد رجب السيد و درويش محمد ناجي ، **مرجع سبق ذكره**، .ص164

[2] **حامد طلبة محمد أبو هيبة**، مرجع سبق ذكره،106

- ✓ مديونية من يقوم بالبيع واستنزال المبيعات التي يحققها من واقع قسائم البيع لفترة معينة؛
- ✓ التحقق الفعلي من السلع التي هي في عهدة البائع تحققا فعليا ومطابقة ذلك بمديونية عن العهدة في حيازته؛
- ✓ يطابق قسائم البيع المسلسلة لفترة معينة بالمبالغ الموردة للخزينة والإيداعات بالبنك و لهذه المبالغ خلال نفس الفترة ذاتها؛
- ✓ فحص التقييد اليومي بدفتر النقدية للمبيعات طبقا لمستندات البيع النقدي وتطابقها مع المبالغ المحصلة في الخزينة، والمودعة بالبنك كإيراد للبيع النقدي، ويلاحظ صور قسائم البيع المسلسلة وكذا ملخص المبيعات وتتابعها المسلسل في هذا الملخص.

3- المراجعة المستندية للمبيعات

عند فحص المبيعات يطلع المدقق على المستندات التالية[2]:

- صورة فواتير البيع، العقد وطلب البضاعة، اعتماد البيع والأسعار والشروط.
- يتحقق المدقق من أن أنواع المبيعات المختلفة قد سجلت تحت خاناتها الخاصة بدفتر يومية المبيعات، وفي فحصه لصورة الفواتير يتحقق من الأسعار بالفاتورة ومطابقتها لما هو محدد من أسعار البيع من جانب المنشأة، وفي حالة وجود خصم تجاري على الفاتورة يجب أن يكون هذا الخصم معتمدا، سواء كسياسة خاصة بالنسبة لعميل أو عملاء معينين؛
- يجب فحص مبيعات الشهر الأخير من السنة بالنسبة للمبيعات التي تمت، ويتبع خروج البضاعة المباعة، بدفتر البضاعة الخارجة وحسابات المخازن، للتأكد من تصديرها وعدم إدراجها ضمن بضاعة أخر المدة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى تسيير المخزونات وأهميته بالنسبة للمؤسسة، وهذا لارتباط وظيفة المخزونات بمختلف الوظائف بالمؤسسة، خاصة وظيفة المبيعات فهي تؤثر وتتأثر بوظيفة المخزونات، فسوء التقدير بالنسبة للمبيعات ينجر عنه زيادة في حجم المخزونات والتي يمكن أن تتعرض للتلف جراء التأخر في صرفها، فأغلب الدراسات السابقة تطرقت لأهمية تدقيق المخزون وعلاقته بوظيفة الإنتاج، المعالجة المحاسبية للمخزونات، وسنستعرض في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.

---

[1] محمد سيد سرايا ، عبد الفتاح محمد صحن ، فتحي رزق السوافيري **مرجع سبق ذكره**،ص139

[2] سعيد حملاوي،نصير مدقن، **التدقيق المحاسبي على المبيعات في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير،،فرع مالية ومحاسبة، جامعة ورقلة2012-2013، ص 33.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لتسيير المخزونات والرقابة عليها، ومن أهم الدراسات التي وقفنا عليها نجد:

أولا: دراسة زدون جمال، (2010/2009) بعنوان: الامثلية الاقتصادية في تسيير المخزون –دراسة حالة الشركة الوطنية للزليج الخزفي بالرمشي (CERAMIR)–.

هدف الباحث الى دراسة الأمثلية الاقتصادية في تسيير المخزون بالشركة الوطنية للزليج الخزفي بالرمشي، انطلاقا من اشكالية مفادها ماهي الأساليب والطرق المثلى لتحقيق الأمثلية الاقتصادية في تسيير المخزون على مستوى المؤسسة الصناعية للحصول على مخزون اقتصادي بأقل التكاليف؟، أي البحث على الأسلوب العلمي الاحسن من بين مجموعة الاساليب الممكنة، وتوصل الى النتائج التالية:

- الى عدم وجود استراتيجية واضحة للتخزين بالمؤسسة؛
- كما أنها تعاني من ارتفاع تكاليف التخزين فهي تواجه مشكل الفائض في بعض الأصناف وكذلك في المنتوج النهائي؛
- كما يعتبر نموذج ولسون هو النموذج الأقرب لتسيير مخزون المواد الأولية والنتائج المتحصل عليها من جراء تطبيقه واقعية ومقبولة الى حد بعيد، أما مخزون المنتوج النهائي فيصعب تطبيق أي نموذج رياضي لأن المؤسسة لا تأخذ بعين الاعتبار كمية المبيعات عند الانتاج مما يخلق مشكل حقيقي في التخزين أدى الى ارتفاع التكاليف المتعلقة به.

وقد أوصى ب:

- العمل على تنظيم المخازن وترتيب الأصناف داخل المخازن بصورة تسهل عملية المناولة؛
- توظيف اطارات مختصة في عملية التسيير الامثل للمخزون.
-

ثانيا: دراسة عمورة جمال، (2013) تحت عنوان: المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي – طرق متابعة المخزون والمخزونات المتأتية من التثبيتات–.

تناولت هذه الدراسة موضوع المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي هادفا من خلاله الى التعريف بالمخزونات حسب ما جاء به كل من النظام المحاسبي المالي وكذا المعايير المحاسبية الدولية، خاصة المعيار رقم 02، ثم التعرض بالتحليل لطرق تسيير المخزونات، ثم المعالجة المحاسبية لهذه المخزونات في نهاية السنة وما تنتج عنه من فروقات بين الجرد المحاسبي والجرد المادي، وتدهور قيم المخزونات نتيجة مقارنة تكلفة ادخالها مع قيمتها الصافية للإنجاز، بالإضافة الى التعريج على المعالجة المحاسبية لحساب المخزونات المتأتية من التثبيتات (ح63)، حيث توصل الى:

– أن النظام المحاسبي المالي حافظ على نفس تركيبة المخزونات التي كانت موجودة في المخطط القديم (PCN)، مع بعض التفصيلات فيما يتعلق ببعض الحسابات كالتموينات الأخرى (ح32) التي تشمل المواد واللوازم القابلة للاستهلاك والتغليفات والمواد والاشياء التي تساهم في المعالجة وفي الصنع او في الاستغلال دون ان تدخل في تكوين المنتوجات المعالجة أو المصنوعة، وهذا بتمييزها عن حساب مواد أولية ولوازم (ح31) المشتراة من أجل تحويلها، والتي تدخل ضمن تكوين المنتجات المعالجة أو المصنوعة؛

– تم استحداث حسابات جديدة تستجيب للتطورات الحاصلة في الفكر المحاسبي وتطور المؤسسات كحساب خدمات قيد الانتاج (ح34) الذي لم يكن موجود من قبل، وكذا حساب المخزونات المتأتية من التثبيتات (ح36) والذي يحتاج الى معالجة خاصة.

ثالثا: دراسة زهراوي عفاف، (2015) بعنوان: حجم المخزون الضروري لتحسين العملية الانتاجية

هدفت هذه الدراسة الى مناقشة حجم المخزون الضروري لتحسين العملية الانتاجية باعتباره أحد اهم المشاكل التي تواجهها أغلب المؤسسات الجزائرية، انطلاقا من اشكالية مفادها ما هو الحجم الضروري للمخزون الذي يحسن من العملية الانتاجية ويقلل من التكاليف؟، وقد توصلت الى:

– أن زيادة المخزون عن الحد الضروري سيزيد من تكاليف الاحتفاظ وسيخفي أخطاء العملية الانتاجية ونقصان المخزون عن الحجم الضروري قد يفقد المؤسسة جزء من المبيعات ويحملها تكاليف النفاذ؛

– كما أن تبني أنظمة انتاجية حديثة كسياسة تقليل الفاقد سيمكن المسير من تتبع جميع العمليات واكتشاف الأخطاء في وقتها؛

– ووجود مخزون الأمان سيساعد المسير في السيطرة على مسار العملية الانتاجية ويخفض من التكاليف الاجمالية.

كما أوصت ب:

– العمل على تطبيق الصيغ الرياضية من أجل تحديد النقطة المثلى سواء للمخزون النشيط أو مخزون الأمان التي ستساعد دون شك من التقليل من العديد من المخاطر التي تعيق عمل مسير قسم تسيير المخزون؛

– متابعة جميع أصناف المخزون من حيث السعر أو الكمية وهذا حتى لا تقع في مخاطر نفاذ المخزون نتيجة أسباب بسيطة جدا ترجع بالدرجة الاولى الى سوء التسيير.

رابعا: دراسة روابحي عبد الناصر، طيب أسامة، (2017) بعنوان: مشكلات تقييم المخزونات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تعدد بدائل التقييم وأثارها على القوائم المحاسبية –دراسة تطبيقية لمؤسسة Rapide Oïl–.

هدفت هذه الدراسة الى تبيان الأثر المترتب عن تطبيق كل طريقة على كل من قائمة المركز المالي وجدول النتائج بالنسبة لمخزون اخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة بالأخذ بعين الاعتبار عوامل السوق والمتمثلة في

تقلبات الأسعار، اضافة الى تطبيق هذه الطرق على المؤسسة محل الدراسة بغية الوقوف على مدى تأثيرها بصفة خاصة على قائمة المركز المالي وجدول النتائج، انطلاقا من اشكالية مفادها ماهي المشاكل المترتبة عن عملية تقييم المخزونات في ظل تعدد بدائل التقييم وتقلبات الأسعار، وقد توصلت الى:

– أن المؤسسات الجزائرية تفضل تطبيق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة عند تقييم تكلفة البضاعة ومخزون أخر المدة نظرا لسهولة تطبيقها من جهة وتأثيراتها المعتدلة على قائمة المركز المالي وجدول النتائج في ظل تقلبات الأسعار في السوق.

خامسا: دراسة سبتي اسماعيل، شريط صلاح الدين، (2018) بعنوان: معالجة المخزون بين النظام المحاسبي المالي SCF و المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS2 –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأحذية الرياضية–.

هدفت هذه الدراسة الى اعطاء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي في معالجة المخزون، انطلاق من اشكالية مفادها ما مدى توافق المعالجة المحاسبية للمخزون وفق النظام المحاسبي المالي مع نصوص المعيار المحاسبي الدولي IAS2؟، وقد توصلت الى:

- وجود توافق كبير بينهما وهذا يتضح في الامر التالي تخلي المعايير المحاسبية الدولية على اسلوب التقييم المحاسبي للمخزون LIFO كان صائبا، الأمر الذي دفع بالنظام المحاسبي المالي لتبنيه وتتبع نفس خطى المعيار المحاسبي الدولي وثبت على طريقتين فقط للتقييم وهما FIFO و CMUP ؛
- الاعتماد في التقييم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق يتطلب دلائل واقعية تشير الى قيمة المخزون القابلة للتحقق.

كما اوصت ب:

- يجب على المؤسسة الجزائرية ابداء المزيد من الاهتمام في تكوين اطاراتها حول النظام المحاسبي المالي وتسيير المخزون، وتكيفه مع نصوص المعايير المحاسبية الدولية ليس فيما يتعلق بقياس المخزون فقط بل في كل المعالجات.

سادسا: دراسة رحمون هلال، ساكر مريم، بن متير حمزة، (2019) تحت عنوان: التدقيق الداخلي لعنصر المخزون بين متطلبات المعايير الدولية وواقع التطبيق في المؤسسات الصناعية الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة الى توصيف التدقيق الداخلي لعنصر المخزون في المؤسسات الصناعية الجزائرية بالإسقاط على مؤسسة صناعة أغلفة الورق المموج IECO، انطلاقا من اشكالية مفادها ما واقع تطبيق التدقيق الداخلي لعنصر المخزون في المؤسسات الجزائرية وما علاقته بالرقابة هذا العنصر بما يتماشى مع المطلوب دوليا؟، وقد توصلت الى:

- أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط تقويمي، استشاري، موضوعي ومستقل، حين أن الغرض الأساسي من اضافته الى الهيكل التنظيمي هو خلق قيمة مضافة وتحسين أداء المؤسسة؛
- يعتبر المخزون من العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها في معظم المؤسسات بغض النظر عن مجال نشاطها أو شكلها القانوني.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

اختلفت الدراسات السابقة في تحديد موقع التسيير المخزونات، فمنها ما اعتبرها المتغير المستقل في دراسته ومنها مع اعتبرها المتغير التابع، ويرجع سبب هذا الاختلاف في كون طبيعة هذا المتغير ووسطيته حيث يقوم بالتأثير في متغيرات معينة كالعملية الانتاجية القوائم المالية اداء المؤسسات وتعتبر تسيير المخزونات ايضا متغير متأثر يتأثر بمتغيرات اخرى لاسيما المتغيرات الحديثة لظهور على الساحة العلمية كمتغير درستنا والمتمثل في التدقيق.

واختلف الباحثون ايضا في طريقة معالجة اشكاليتهم فمنهم من اعتمد على دراسة حالة لمثال معين يبين من خلاله اثر متغير على اخر ومنهم من سلط الضوء على مجموعة احصائيات وقام بتحليلها، ومنهم أيضا من اكتفى بوصف المعطيات النظرية. واختلفت دراستنا عن كل ما سبق في كونها جمعت بين أكثر من طريقة واحدة في معالجة الإشكالية حيث أستخدمنا كل من عرض حالة وتحليل أرقام أخرى أو هذا ما إفتقرت له الدراسات السابقة.

ومن حيث حدود الدراسة فقد تراوحت الدراسة بين سنة 2013 وسنة 2019 عدا دراسة 1 التي جرت في سنة 2009، أما بالنسبة لدراستنا فقد حددت في سنة 2020.

هذا وقد انحصرت الحدود المكانية لمختلف الدراسات السابقة في دراسة مؤسسات خاصة بولايات محددة ، حيث هناك دراسات لم تسقط محتواها على أي مؤسسة وأكتفت بالإطار النظري فقط .

أما دراستنا فقد تم إسقاطها جانبها التطبيقي على مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي والتي شملت بدورها مجموعة من النقاط الفرعية التابعة لها في الولاية .

خلاصة الفصل:

تحدثنا في فصلنا هذا عن مفهوم التدقيق في تسيير المخزونات، وتوصلنا إلى أن المتمعن في هذه التعريفات يلاحظ اختلاف الباحثين حول وضع تعريف أو مفهوم موحد لتدقيق تسيير المخزونات غير أن هذا الاختلاف أو التعدد لا يتعلق أساسا بتدقيق تسيير المخزونات بحد ذاته، لكنه يتعلق إما بالموقع الذي ينطلق منه الباحث أو بالأفق الذي ينظر من خلالها إلى تدقيق تسيير المخزونات.

كما تناولنا في هذا الفصل أهداف تدقيق تسيير المخزونات وهي في الأصل أهداف رئيسية عامة تدور حول الاكتمال، والوجود، والملكية، والتقييم، والتسجيل المحاسبي وتوصلنا من خلال عرض هذه الأهداف أن الهدف الرئيسي لتدقيق تسيير المخزونات هو إبداء رأي فني محايد حول مصداقية تسيير المخزونات، كما استعرضنا في هذا الفصل إجراءات وخطوات تدقيق تسيير المخزونات، بالإضافة إلى تدقيق المبيعات وارتباطه الوثيق بتدقيق تسيير المخزونات.

تمهيد:

لطالما كان قطاع المحروقات قطاعا مهما وحساسا، ومن اجل ضمان السير الحسن وبأفضل الشروط كلفت مهمة تسيير المحروقات في الجزائر إلى مؤسسة سوناطراك حيث قررت السلطات الجزائرية إنشاء مؤسسة سوناطراك بموجب قرار رقم 63-491 والتي أسندت إليها مهام البحث ،الاستكشاف ، التنقيب الإنتاج الاستغلال النقل التكرير، والتوزيع الداخلي للمشتقات البترولية، ومن أجل تخفيض الضغط المتزايد على مؤسسة سوناطراك تم توزيع المهام على مؤسسات أخرى تفرعت من سوناطراك من اجل ضمان السير الجيد للعمل من أبرزها مؤسسة نفطال، وسوف نقوم في هذا الفصل بالتعريف بمؤسسة نفطال وكالة أدرار وتطورها و مهامها الرئيسية الموكلة لها، ومختلف المواد التي تقوم بتسويقها وهيكلها التنظيمي.

كما سنقف على الإمكانيات التخزينية للمؤسسة وإجراءات تدقيق تسيير المخزونات، وأثرها على المبيعات بالمؤسسة، اعتمادا على الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها والأسئلة الاستقصائية، ضف إلى ذلك أهم موردي وزبائن الوكالة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة نفطال وكالة أدرار

يعتبر قطاع المحروقات بالجزائر القلب النابض للاقتصاد الوطني ، باعتبار نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر تأتي من صادراتها البترولية ، كما تعد المؤسسات الوطنية العاملة في هذا القطاع محركا أساسيا للاقتصاد الوطني ، ومن بين المؤسسات الوطنية الرائدة في قطاع المحروقات نجد مؤسسة نفطال والتي تختص بتسويق وتوزيع المواد البترولية ، غير أن هذه المؤسسات عرفت من الناحية التاريخية تحولات عديدة إلى أن أصبحت على الشكل الذي هي عليه الآن ولتوضيح ذلك نقدم نبذة تاريخية عن مؤسسة نفطال وكالة أدرار، وتنظيم الوكالة.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة نفطال وكالة أدرار

قبل التطرق إلى تعريف مؤسسة نفطال وكالة أدرار، سنستعرض تعريف مؤسسة نفطال

أولا: تعريف مؤسسة نفطال

نفطال هي شركة عمومية جزائرية تابعة لمجموعة سوناطراك بنسبة 100% مجال نشاطها نقل إنتاج وتوزيع كل أنواع الوقود.

وقد عرفت مؤسسة نفطال تطورات عديدة خلال السنوات الآتية :

1963: تأسيس شركة نفطال وفقا للمرسوم 63-491المؤرخ في 1963/12/31 والتي تمثلت في مهمتها الأساسية في تامين نقل وتسويق المحروقات ابتداء ، بعدها توسيع نطاق صلاحيتها بمقتضى المرسوم رقم 66-296 في 1966/09/22 وذلك في مجال البحث ، الإنتاج ، وتحويل المحروقات .

1980: إنشاء مؤسسة وطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P) بمقتضى مرسوم 80-101 المؤرخ في 1980/04/06.

1983: إدماج الغاز البترول المميع (G.P.L) الوقود (C.B.R) شركة سوناطراك في المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P).

1984: إنشاء 48 وحدة توزيع عائدات المنتجات (U.E.D) ابتداء من :

- 17 مقاطعة للوقود، زيوت التشحيم والمطاط (C.L.P)
- 14 مقاطعة لغاز البترول المميع (G.P.L)
- إنشاء 4 مقاطعات للصيانة (U.E.M)
- جمع وتنظيم النشاطات العبور في أربع وحدات في الموانئ (U.E.P)

- إدماج شركة (ALRID) ضمن المؤسسة الوطنية للتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P)

1987: انحلال المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع منتجات البترولية وإنشاء بمقتضى المرسوم رقم 87-189 شركتان وطنيتان هما :

أ/ نفتك : المكلفة بتكرير الموارد البترولية .

ب/ نفطال : المكلفة بتسويق وتوزيع المواد البترولية .

ويرجع أصل كلمة NAFTAL إلى :

- NAFT : مصطلح عالمي يقصد به النفط .
- AL : الحرفين الأوليين لكلمة الجزائر ALGERIE .

1989: إلغاء مركزية أشغال نفطال الاجتماعية والثقافية .

1990: إلغاء مركزية النشاط (المخزونات /المبيعات /الزبائن) وإدخال عليه نظام المعلومات .

1992:

- الربط بين بعض وحدات نفطال للتوزيع تبعا (تدفق -منتوج) .
- 09 وحدات مرتبطة .
- يوجد حاليا 39 وحدة توزيع نفطال للتوزيع .

1996:

- إلغاء مركزية النشاط (تكاليف و الأسعار).
- حل مديرية التجارة الخارجية .

1997:

- إنشاء مديرية حماية الأملاك D.D.P
- إنشاء هيكل الأمن الداخلي على مستوى الوحدات .
- حل الوحدات نفطال الموانئ .

1998:

- إنشاء خلية الأمن الصناعي .
- إنشاء مديرية المراقبة ومراجعة الحسابات وتنظيمها .
- إنشاء وحدة المطبعة .

- فك مديرية الوقود ، زيوت التشحيم ، مطاط ، الزفت ، (C.L.P.B) ، مديرية غاز البترول ، المميع (G.P.L) ومديرية الطيران والملاحة (A.V.M) .

:1999

- إنشاء مركز ميثاق المديرية المكلف بالاتصال .
- إنشاء وتنظيم هيكل دار المحفوظات المركزية .
- إنشاء 3 مديريات جهوية لمراقبة ومراجعة الحسابات .
- حل مشروع وحدة نفطال غاز البترول المميع G.P.L الجزائر .

:2000

- حل وحدة الإعلام الآلي وإنشاء مركز المعالجة الإعلامية C.T.I.
- مخطط تنظيمي العام لقسم غاز البترول المميع ولقسم الوقود زيوت تشحيم ومطاط (C.L.P).
- إعادة تنظيم مديرية الشؤون الاجتماعية والثقافية D.A.S.C .
- إنشاء قسم الزفت وإعداد مخطط التنظيمي الخاص به .
- إعادة المخطط التنظيمي العام لقسم الطيران والملاحة A.V.M .

:2001

- تنظيم المناطق التابعة لقسم الوقود ، زيوت التشحيم والمطاط C.L.P .
- تغيير الهيكل التنظيمي لوحدة الطباعة .
- تنفيذ مشروع المركزي لتسيير تدفقات الخزينة C.T.M .
- تنظيم مديرية الصيانة .

2002-2003: إعادة هيكلة الشركة حسب النشطات الفرعية التالية :

- فرع الوقود .
- فرع التجاري .
- فرع الغاز .
- فرع النشاطات الدولية .
- تطبيق نظام المحاسبة التحليلية للشركة .
- تم إدماج فرع شبكة بنزين ضمن الفروع المذكورة سابقا في 2005.

ثانيا: تعريف الوكالة التجارية نفطال أدرار وتطورها التاريخي

أنشئت الوكالة التجارية نفطال أدرار في جانفي 2008 بقرار من المديرية العامة رقم 767R18M1 المؤرخ في 2007، وألحقت بمقاطعة التسويق غرداية في إطار إعادة هيكلة شركة نفطال.

- في نهاية 2008 تم ربط مركز التوزيع CDD بالوكالة التجارية أدرار.
- في سنة 2009 تم استحداث المصلحة التجارية والتي اسندت لها مهمة مراقبة تسيير المحطات، وفي نفس السنة تم إنشاء مصلحة المالية، مهمتها الرئيسية السهر على تطبيق إجراءات التسيير الخاصة بالمالية.
- في سنة 2010 تم استحداث المصلحة التقنية والتي أوكلت لها مهمة تصليح الأجهزة ومختلف التدخلات التقنية.
- في سنة 2011 تم إنشاء مصلحة الأمن الصناعي حيث تتمثل مهمتها الرئيسية في وضع قوانين وتعليمات الخاصة بالأمن الصناعي في مجال تخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وفي نفس السنة تم إنشاء مصلحة المستخدمين ، مهمتها وضع أنظمة تحفيز للعمال كالترقية وتقديم المكافآت، ضبط وإحصاء برامج لتكوين العمال حسب احتياجات المؤسسة.
- في سنة 2016 تم استحداث مركز تركيب قارورات السير غاز (GPL/C) حيث يعمل هذا الأخير على تركيب وصيانة قارورات السير غاز لمختلف السيارات وهو الثالث على مستوى مقاطعة غرداية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة نفطال وكالة أدرار

إن المهمة الرئيسة لشركة نفطال هي توزيع وتسويق المنتجات البترولية بصفة عامة واهم المنتجات التي تسوق، ولها مهام أخرى تسعى لتحقيقها، كما تصبو إلى تحقيق جملة من الأهداف.

أولا: المهام

تتمثل مهامها في:

- توزيع منتجات غاز البترول المميع للمستعملين في أحسن الظروف خاصة فيما يتعلق بالتكلفة، الجودة، الأمن؛
- تطوير وترقية غاز البترول المميع بكل أشكاله الخام، وغاز الوقود؛
- تطوير الشراكة و التعاون في ميدان غاز البترول المميع؛
- التخزين والنقل لغاز البترول المميع، وضمان خدمات ما بعد البيع ؛
- ضمان الصيانة، التجديد، والإصلاح للتجهيزات، وكذلك الاستقرار داخل الوحدة؛
- التوجيه ومراقبة السير الحسن للهيئات والمصالح ؛
- ربط ومراقبة وطائف التوزيع، التخزين، النقل والتموين ؛
- تحليل واقتراح سياسات واستراتيجيات في ميدان التخزين التوزيع التموين بالمنتجات؛
- تبادل المعلومات مع الدول الأخرى في إطار تطوير التعاون في ميدان المحروقات.

ثانيا: الأهداف

من بين الأهداف المستقبلية لقسم غاز البترول المميع نذكر [1]

- التسيير والتنظيم، ودفع وتطوير نشاط التعبئة " الملء" و توزيع عاز البترول المميعGPL ؛
- العمل على تطوير أساليب نقل الغاز البترول المميع الخام، شاحنات التخزين أو النقل؛
- العمل على احترام الأسس والنماذج الأمنية على كامل شبكة غاز البترول المميع (النقل التعبئة، تخزين القارورات والصهاريج)؛
- التطوير وتنظيم شبكة التسويق والتوزيع .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة التجارية نفطال أدرار

يعد الإطار أين يتم تنفيذ وتطبيق كل من الاستراتيجيات، السياسات، البرامج والإجراءات عن طريق تحديد وتوضيح مسار السلطة والمسؤولية، كما يعتبر الوسيلة الأنجع لبسط وتحليل العلاقات والاتصالات داخل الوكالة التجارية نفطال.

أولا: عرض الهيكل التنظيمي

الشكل أدناه يوضح تنظيم الوكالة التجارية لنفطال بأدرار

[1] لقاء مع المسئول بالمؤسسة ، رئيس المصلحة التجارية، عمر ب

الشكل رقم01: يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة التجارية لنفطال بأدرار

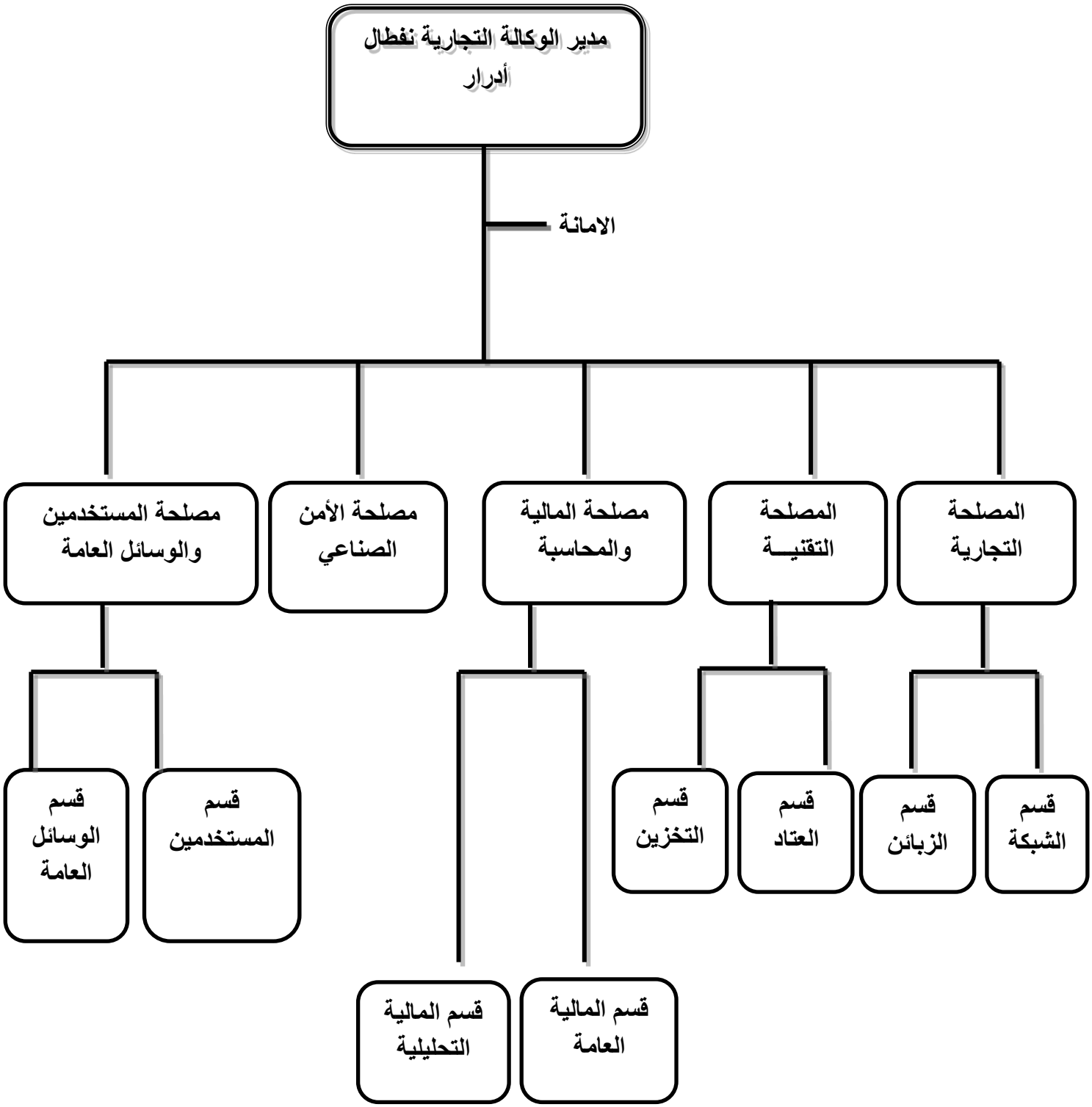

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

تحتوي الوكالة التجارية لنفطال على:

1- المدير (Directeur):

المدير وهو أعلى منصب في الوكالة يتمتع بصلاحيات الأمر والاستشارة في كل الأحوال، كما يسند إليه عدة مهمات التي يمكن سردها كالتالي:

- تمثيل المؤسسة أمام السلطات العليا (الولاية).
- الإمضاء على المستندات والأوراق الرسمية.
- الأمر بالعقوبات الإلزامية في حق المستخدمين المهملين لواجباتهم العملية.
- استقبال الزائرين وكذا العمال ذوي المشاكل الخاصة والمتعلقة بالعمل داخل المؤسسة.

2- الأمانة (Secrétariat):

غالبا ما أعطي لها اسم "السكرتارية" الآتية من الاسم الفرنسي "le secret" الذي يعني السرية، مهمتها تنظيم المواعيد والاستقبالات وتذكير المدير العام بالرسمية وكذا مآزرته في الاتصالات خاصة الخارجية منها مثل: البريد والتلكس.

3- مصلحة التقنية (Service technique):

- مكلفة أساسا بالتخطيط لمناهج وطرق العمل، وتوفير قطع الغيار.
- تشرف على كل عمل تقوم به المؤسسة في جانبه التقني كالبناء واقتناء الأجهزة.
- تتكلف بصيانة العتاد.
- صيانة التجهيزات التابعة لمختلف المحطات التابعة للوكالة وحتى الأجهزة المتواجدة عند الزبائن.
- تسيير حظيرة السيارات التابعة للمؤسسة.

3-1 قسم العتاد:

تابع لمصلحة التقنية يعمل على توفير وشراء قطع الغيار وصيانة الآلات المتواجدة في مختلف محطات التوزيع ذات التسيير المباشر (GD) ونقاط البيع المعتمدة(PVA) .

3-2 قسم التخزين:

تابع لمصلحة التقنية يقوم بتخزين مختلف قطع غيار وأجهزة الصيانة، كما يعمل بالتنسيق مع مصلحة العتاد على توفير وشراء كل متطلبات المصلحة.

4- مصلحة المالية والمحاسبة (Service finances et comptabilité):

- تسجيل العمليات المحاسبية كالتبادل ما بين المحطات ومتابعة الموردين.
- معالجة الاستثمارات على المستوى المادي.
- تهتم بكل ما يمس الجباية.
- تسيير الحساب الجاري للمؤسسة من أجل تسديد جميع الأعباء والنفقات.
- إعداد الحالة الشهرية للخزينة عن طريق القيام بتحضير جدول التقارب بين البنك والمؤسسة.
- تقييد وضعية الإيرادات أسبوعيا وشهريا.
- تحضير ميزانية المؤسسة منذ بدئها حتى نهايتها.
- حساب التكاليف حسب النشاط وحسب مركز المسؤولية.

4-1 قسم المالية العامة:

تابع لمصلحة المالية يعمل على القيام بإعداد ميزانية التسيير و التجهيز العامة ومشاريع الموازنة التقديرية وكذا إعداد التقارير الدورية عن الميزانية ورفعها إلى المدير لاتخاذ القرارات المناسبة.

4-2 قسم المالية التحليلية:

تابع لمصلحة المالية مهمته الرئيسية تتمثل في تسيير كل الأمور المالية والمحاسبية للمؤسسة ومتابعة السيولة النقدية في نهاية كل فترة مالية بالإضافة الى تدقيق ومراجعة المستندات المالية.

5- مصلحة الأمن الصناعي (Service sécurité industriel):

يسهر عمال مصلحة الأمن الصناعي على حماية المنشآت الصناعية من أخطار الكوارث الناجمة عن الأخطاء المهنية وكل ما من شأنه أن يصيب الوكالة بسوء، ولذلك فإن عمل هذه الفرق يدور حول محورين أساسيين هما:

أ- **الوقاية:** وترتبط بعملية مراقبة مدى تطبيق قواعد الأمن الصناعي من طرف العمال، ومراقبة سلامة التجهيزات، ووضع جميع الاحتياطات اللازمة للتدخل عند الحاجة.

ب-التدخل: ويكون في حالة إلمام الخطر بالمنشآت الصناعية أو إصابة أحد العمال.

6- مصلحة المستخدمين والوسائل العامة(Service personnel et moyens généraux) :

- متابعة الحياة المهنية للعامل منذ أول ارتباط له بالمؤسسة إلى أن يغادرها.
- استقبال ملفات طلب الالتحاق بالمؤسسة، وتصنيفها حسب الكفاءة.

- تحرير جميع القرارات الخاصة بالعمال سواء تعلق الأمر بالتعيين أو التحويل أو التقاعد.
- القيام بتسجيل جميع تحركات المستخدمين (قرارات التثبيت، الترقيات، التكفل الشطب الإجازات والعقوبات التأهيل، والترقية

6-1 قسم المستخدمين:

من أهم المصالح في المديرية، تتمثل المهتمة الرئيسية لهذا القسم في القيام بالتسيير اليومي العادي لشؤون المستخدمين، ومتابعة مسارهم المهني من تاريخ التوظيف الى التقاعد

6-2 قسم الوسائل العامة:

مهمته الأساسية القيام بعمليات التموين و اقتناء كل المتطلبات الضرورية بالتنسيق مع مختلف المصالح ،كما يعمل على تسيير المخازن (مخزن الوسائل المكتبية ومواد التنظيف....)

7- المصلحة التجارية (Service commercial)

تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- تسويق وتوزيع المواد البترولية من بنزين بكل أنواعه، مختلف الزيوت وكذا غاز البوتان وغاز البترول المميع؛
- السهر على تتابع المواد البترولية منذ تسليمها من مركز التوزيع حتى وصولها إلى محطات التوزيع ذات التسيير المباشر ونقاط البيع المعتمدة بصفة يومية؛
- استقبال طلبات الراغبين بالانضمام إلى قائمة زبائن نفطال.

وهذه المصلحة تحتوي على قسمين هما قسم الشبكة وقسم الزبائن:

7-1 قسم الشبكة:

تابع للمصلحة التجارية، يقوم بتنظيم الشبكة التجارية والمساهمة على توفير وتسويق المواد البترولية في جميع محطات التوزيع.

7-2 قسم الزبائن:

تابع للمصلحة التجارية، يقوم بالتنسيق مع رئيس المصلحة التجارية باستقبال طلبات الراغبين بالانضمام إلى قائمة زبائن نفطال بالإضافة إلى التكفل بجميع انشغالاتهم.

المبحث الثاني : تدقيق تسيير المخزونات

يقوم المدقق الداخلي بعملية التدقيق الداخلي وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فهم إجراءات وطرق العمل التي تنظم عمليات الاستغلال في كل من قسم التموين ، المخزونات وقسم المبيعات وذلك بالتحقق من احترام المبادئ المحاسبية المنصوص عليها، وكذا التحقق من مسك الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية، وتحديد أيضا الوقت الملائم للقيام بإجراءات التدقيق، والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها .لقد تم تقييم نظام الرقابة الداخلية لتسيير المخزونات بالوكالة التجارية لنفطال بأدرار بالاعتماد على طريقة قوائم الاستقصاء، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على رئيس مصلحة تسيير المخزونات وكذلك رئيس مصلحة المبيعات .لذا تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب

يتناول المطلب الأول إمكانيات الوكالة التجارية لنفطال، وفي المطلب الثاني تقييم نظام الرقابة الداخلية على المخزون، إجراءات التدقيق الداخلي للمخزونات وأثرها على المبيعات في المطلب الثالث.

المطلب الأول: إمكانيات الوكالة التجارية لنفطال

باعتبار الوكالة التجارية لنفطال أحد أهم المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، فلا بد أن تتوفر على امكانيات بشرية ومادية هامة تمكنها القيام من بمهامها بكفاءة.

أولا: الإمكانيات البشرية

الجدول رقم 01: يوضح عدد المستخدمين وتوزيعهم بالوكالة التجارية لنفطال

العمال / المكان	إطار سامي	الإطارات	التقنيون	اليد العاملة تطبيقية	المجموع
مقر الوكالة	01	11	03	04	19
مركز التوزيع أدرار	--	02	04	05	11
مركز سيرغاز	-	-	01	02	03
شبكة المحطات	--	08	13	65	86
المجموع	01	21	21	76	119

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان اكبر عدد من المستخدمين بالوكالة التجارية لنفطال متمثل في اليد العاملة التطبيقية والمقدر عددها ب 76 مستخدم وهذا راجع إلى طبيعة المهام الموكلة للوكالة التجارية نفطال والتي تتطلب وجود أكبر عدد من على مستوى الميدان لا سيما لمحطات الخدمات والتي لوحدها ضمت 65 مستخدم من أصل 76 ،ثم يليها التقنيون والمقدر عددهم ب 21 وهم كذلك أصحاب ميدان يسهرون على الوقوف لإصلاح الأضرار التي من الممكن أن تلحق بالأجهزة المستعملة بالمحطات كما أنهم يقومون بضبط تسعيرة أجهزة توزيع الوقود بمحطات الخدمات المتوزعة على إقليم الولاية (المحطات التابعة للوكالة والخاصة)، ثم يأتي بعد ذلك الإطارات والمقدر عددهم ب 21 إطار أغلبهم (11 إطار) متواجد على مستوى مقر الوكالة والذين يسهرون على تسيير المهام الإدارية للوكالة بالإضافة إلى المستخدمين موزعين على محطات الخدمات التابعة للوكالة والمتواجدة عبر إقليم الولاية، أما الإطارات السامية فهناك إطار واحد والذي يمثل مدير الوكالة التجارية لنفطال بأدرار.

ثانيا: الإمكانيات التخزينية

الجدول رقم 02: يوضح الإمكانيات التخزينية

النوع	حجم التخزين (لتر)
مازوت	3.200.000
البنزين الممتاز	500.000
البنزين العادي	200.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من الجدول أعلاه نلاحظ ان الوكالة التجارية لنفطال تمتلك أكبر حجم تخزين بالنسبة لمادة المازوت والمقدر ب 3.200.000 لتر وهذا راجع لحجم الاستهلاك مادة المازوت على مستوى الولاية حيث تعتبر المادة الأولى من حيث الاستهلاك وهو ما يتطلب حجم تخزين أكبر مقارنة بالمواد الأخرى أما البنزين الممتاز فأنه يمثل المرتبة الثانية من حيث حجم التخزين والمقدر ب 500000 لتر أما البنزين العادي وهو المادة الأقل استهلاكا بالولاية فيقدر حجم التخزين ب 200000 لتر وهذا راجع لقلة استهلاكه.

والملاحظ أن حجم التخزين يبقى غير كافي لتلبية الاحتياجات السوق المحلي ضمن الآجال المتطلبة خاصة بالنسبة لمادة المازوت والبنزين الممتاز، والمعلوم بالنسبة للاستهلاك السنوي لمادة المازوت يبلغ او يتجاوز 2 مليون لتر خلال السنة بالنسبة لشركة نفطال لوحدها والبنزين الممتاز وحجم استهلاكه السنوي من الشركة يقدر بأكثر من 300000 لتر وهو ما توضحه المبيعات الوكالة وبالتالي فإنه يجب مضاعفة إمكانيات حجم التخزين بالنسبة للوكالة التجارية نفطال لتلبية احتياجات الزبائن في الوقت المناسب، والملاحظ كذلك فإنه لا يوجد إمكانيات تخزين بالنسبة للمواد الأخرى.

ثالثا: العلاقة التجارية للوكالة

إن للوكالة التجارية لنفطال علاقات تجارية مع أطراف خارجية عديدة من موردين وزبائن في مناطق مختلفة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي فالشركة لها أبعاد استراتيجية تسعى لتحقيقها

1- مصادر المخزونات

تقوم الوكالة بشراء المواد التي تبيعها من مازوت وبنزين وزيوت ومشتقاتها من مناطق مختلفة منها ما هو ضمن الولاية ومنها ما هو خارج الولاية موزعين عبر نقاط مختلفة (تلمسان – حاسي مسعود) الموردين موزعين كما يلي :

- ✓ محطة تكرير البترول اسبع
- ✓ مركز توزيع الوقود حاسي مسعود
- ✓ مركز توزيع الوقود الرمشي بولاية تلمسان

2- الزبائن المتعامل معهم

تتعامل الوكالة التجارية لنفطال بأدرار مع عدة زبائن فهناك زبائن مهمين بالنسبة للوكالة التجارية نظر لحجم استهلاكهم أي كمية المبيعات بالنسبة لهؤلاء الزبائن وهم في الغالب مؤسسات عمومية أو شركات خاصة معروفة وهم كالاتي :

- ✓ مؤسسة سونلغاز
- ✓ المؤسسات العسكرية المتواجدة على إقليم الولاية
- ✓ شركة كوسيدار
- ✓ الشركة الوطنية للبناء والتعمير
- ✓ شركة اينا فور
- ✓ شركة RED MED
- ✓ الخطوط الجوية الجزائرية
- ✓ الإدارات العمومية
- ✓ شركات النقل الخاصة

بالإضافة إلى محطات الخدمات الموزعة على تراب الولاية .

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية على المخزون

للمخزون أهمية كبيرة لأي مؤسسة وهذا نظرا لأثره على مختلف وظائف المؤسسة فسوء التقدير بالنسبة للمخزون قد يؤدي للمؤسسة لشراء كميات هي في غنى عنها أو التأخر في صرف المبيعات وهو ما قد يؤدي بها إلى تلفها أحيانا ولتقييم نظام الرقابة على المخزونات بالوكالة التجارية نفطال اجرينا مقابلة مع رئيس مصلحة المخزونات وتسييرها، وهذا بتوجيه أسئلة استقصائية حول الرقابة الداخلية للمخزونات ومن خلالها وهذا للوقوف على نقاط القوة والضعف.

أولا: قائمة الاستقصاء

الجدول رقم 03: قائمة استقصاء الرقابة الداخلية على المخزونات

الأسئلة	نعم	لا	رقم الملحق
هل توجد مصلحة خاصة بالمخزونات تتولى عملية تسيير المخزونات	X		
هل تتبع مؤسسة نفطال طريقة الجرد الدائم أم المتناوب في تقييم المخزون	X		
هل المخزونات مصنفة وفق رموز خاصة (تصنيف خاص)	X		
هل عملية التسجيل المحاسبي للمخزونات مرفقة بوثائق ثبوتية	X		
هل الهيكل التنظيمي للمؤسسة يسمح بالفصل بين مهام أمناء المخازن وقسمي المشتريات والمبيعات	X		
هل يوجد جرد مفاجىء للمخزونات من قبل قسم الرقابة الداخلية	X		
هل تتأكد مصلحة التخزين من الكمية والنوعية قبل دخول وخروج المخزونات	X		
هل يحضر مدقق الحسابات الخارجي أو أحد مساعديه عملية الجرد الفعلي للمخزونات		X	
هل يتم الاحتفاظ بسجلات المخزون والوثائق المرافقة لها في أماكن آمنة	X		
هل هناك برنامج إعلام آلي خاص بتسيير المخزونات يسمح بتتبع المخزون	X		
هل برامج الإعلام الآلي الخاصة بتسيير المخزونات محمية من القرصنة والسرقة	X		
هل المخزونات محمية من السرقة والتلف، وهي في أماكن آمنة		X	

مقابلة مع رئيس المصلحة :عمر ب

ثانيا: نتائج الاستقصاء

من خلال قائمة الاستقصاء أعلاه تم الوقوف على نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية للمخزونات بالوكالة التجارية لنفطال بأدرار وهي:

1- نقاط القوة : وتضم

- ✓ وجود مصلحة خاصة بالوكالة التجارية لنفطال تتولى إدارة وعملية تسيير المخزونات وهذا يدل على أهمية مصلحة المخزونات بالنسبة للوكالة وأهمية الدور الذي تؤديه ؛
- ✓ تتبع الوكالة التجارية الجرد الدائم الذي يمكنها من تتبع حركة المواد الداخلة والخارجة محاسبيا وعن طريق أمين المخزن بالوكالة و معرفة الاحتياجات الخاصة ؛
- ✓ تتبع الوكالة التجارية نظام ترميزي خاص بكل صنف مما يسهل عليها ممارسة نشاطاتها وتتبع حركة المخزونات حسب الاصناف كل على حدى ؛
- ✓ عملية التسجيل المحاسبي للمخزونات مرفقة بوثائق ثبوتية تسمح للمدقق الخارجي بأخذ صورة وافية عن حركة المخزونات؛
- ✓ الهيكل التنظيمي للوكالة يسمح بالفصل بين أمناء المخازن ومسؤولي قسمي المشتريات والمبيعات وهذا حرصا على الفصل بين المسؤوليات واستقلاليتها حتى لا يكون هناك أي تلاعبات؛
- ✓ وجود جرد مفاجئ للمخزونات يسمح بتصحيح الأخطاء في حينها أن وجدت ومنع تكرارها؛
- ✓ تقوم الوكالة بالاحتفاظ لمستنداتها في امامكن محمية، بالإضافة إلى توفير برامج إعلام آلي خاصة بتسيير المخزونات وهي محمية من القرصنة والسرقة وهذا أمر إيجابي يسمح بتسريع وتيرة تتبع المخزون؛

2- نقاط الضعف: وتضم

- ✓ إن عدم حضور المدقق الخارجي أو أحد مساعديه لعملية الجرد الفعلي يؤثر على مصداقية نظام الرقابة الداخلية على المخزونات، فعدم حضور الجرد الفعلي لا يعطي الصورة الصادقة للمخزونات لأنه من الممكن أن يتم التلاعب بالكمية الفعلية من المخزون بالتنسيق بين أمين المخزن وقسم المحاسبة مثلا؛
- ✓ عدم وجود المخزونات في أماكن آمنة ومعرضة للتلف خاصة بالنسبة للزيوت ومشتقاتها يسمح بالتلاعب بالمخزونات، وتلفها يعني ضياع جزء هام من رقم الأعمال، ضف إلى ذلك تحمل تكاليف إضافية.

المطلب الثالث: إجراءات تدقيق المخزونات وأثرها على المبيعات

إن لفعالية إجراءات تدقيق المخزونات أثر مباشر على حجم المبيعات، فمخرجات عملية التدقيق للمخزونات تشكل أحد المصادر الأساسية لتدقيق المبيعات

أولا: إجراءات تدقيق المخزونات

تمر عملية تدقيق المخزونات بالوكالة بمجموعة من المراحل وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: القيام بالجرد العيني للمخزونات للتأكد من وجودها الفعلي في المخزن ومطابقتها مع الأرصدة الموجودة في السجلات المحاسبية، حيث يتم أخذ وتقييد الكمية المسجلة بأجهزة توزيع ومقارنتها مع حجم المبيعات من المواد (مازوت، بنزين عادي وممتاز، زيوت)، ففي إحدى المهمات الفجائية تم أخذ الكمية المسجلة بأجهزة التوزيع لمادة المازوت وجد المدقق أن هناك فارق بين الكمية المسجلة وحجم المبيعات، حيث كانت كمية الفارق 8675 لتر أي ما يعادل مبلغ 200.000دج وعند التحقيق رد صاحب المحطة بأن الفارق ناتج عن كميات تراكمية لم يتم التصريح بها[2].

المرحلة الثانية: القيام بالتأكد من أن الوكالة تطبق طريقة الجرد الدائم بناءا على ما صرح به مدير المالية والمحاسبة، وأنها تطبق وفقا للقوانين وقواعد التقييم المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

المرحلة الثالثة: التأكد من مطابقة رصيد المخزونات في الميزانية مع رصيد المخزونات في ميزان المراجعة.

المرحلة الرابعة: إجراء مقارنة بين قسم محاسبة المواد الموجود بمصلحة تسيير المخزونات والمصلحة التجارية وذلك للتأكد من مطابقة الكميات الموجودة في سجلات قسم محاسبة المواد والمصلحة التجارية، وهنا تم أخذ عينة تمثلت في فاتورة أحد الزبائن .

المرحلة الخامسة: التأكد من وجود خسارة في قيمة المخزونات أو لا، وهل تم تخصيص مؤونة لتغطية هذه الخسارة.

ثانيا: حجم المبيعات بالوكالة

لدراسة حجم المبيعات بالوكالة التجارية لنفطال، والوقوف على رقم الأعمال المحقق، تم أخذ حجم المبيعات للوكالة خلال الفترة 2015-2017 (أنظر الملاحق 04،03،02)، وبعد إعادة صياغتها كانت كالآتي:

[2] حسب تصريحات القائم على نظام الرقابة الداخلية للمخزونات بالوكالة، واستنادا إلى تقرير المدقق الخارجي.

الجدول رقم04: حجم المبيعات للفترة 2015-2017

البيان / المواد	حجم المبيعات			الإجمالي
	2015	2016	2017	
بنزين عادي	133.827.826	166.237.066	164.190.394	464.255.286
بنزين ممتاز	653.816.330	665.973.910	139.711.459	1.459.501.699
بنزين بدون رصاص	00	1.024.570	15.800.419	16.824.989
مازوت	2.674.704.439	2.964.472.713	1.302.915.720	6.942.092.872
الزيوت	126.238.253	129.618.153	130.780.610	386.637.016
العجلات ولواحق السيارات	262.652	1.188.411	1.108.283	2.559.346

المصدر: من إعداد وثائق المؤسسة

نلاحظ من الجدول أعلاه المتعلق بحجم المبيعات نلاحظ أن نسبة أكبر مبيعات خلال فترة الدراسة 2015-2016-2017 سجلت على مستوى مادة المازوت وهذا نظرا لخصوصية المنطقة التي تتميز باستهلاك هاته المادة، خصوصا لا سيما نواحي برج باجي المختار، تيمياوين، أوقروت وكل مناطق الولاية التي تسجل نسبة أكبر استهلاك لهاته المادة التي هي مادة المازوت بالمواد الأخرى أما من حيث المرتبة الثانية فقد سجلت أكبر نسبة استهلاك بعد مادة المازوت مادة البنزين الممتاز وهذا راجع كذلك لطبيعة السيارات المتواجدة على تراب الولاية والتي أغلبها ذات ترقيم حديث التي تتطلب السير بهاته المادة أما البنزين العادي فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث الاستهلاك والبنزين بدون رصاص المرتبة الرابعة حيث أن البنزين بدون رصاص في سنة 2015 كان قد سجل نسبة استهلاك قدرت ب 00 وهذا نظرا لعدم تواجد هذا النوع من البنزين بمحطة التكرير اسبع وهو يأتي من محطات التكرير بالرمشي وحاسي مسعود أما بالنسبة لنوعية هاته السيارات التي تستهلك هذا النوع الخاص من البنزين تعتبر نسبة قليلة على مستوى الولاية لا سيما خلال السنوات الأخيرة وبعد زيادة تسعيرة اللتر الواحد من البنزين سواء الممتاز أو مادة المازوت فقد تم في الآونة الاخرة التحول نحو تركيب أجهزة السير غاز لاستهلاك مادة السير غاز التي تعتبر أقل ثمنا مقارنة بأسعار البنزين الممتاز والعادي والمازوت وفي المرتبة الخامسة والسادسة فإنها سجلت بمادة الزيوت والعجلات ولواحق السيارات تواليا وهذا كان بالنسبة لتوزيع حجم المبيعات خلال سنوات الدراسة 2015-2017 وهي نفس الترتيب ونفس النسبة التي نلاحظها من حيث إجمالي عدد المبيعات خلال فترة الدراسة .

ثالثا: النقائص المسجلة بتسيير المخزونات وأثرها على رقم الأعمال

تشير نتائج التدقيق في تسيير المخزونات إلى وجود بعض النقائص في تسيير المخزونات والتي أثرت على حجم المبيعات السنوية للفترة 2015-2017 وتمثلت أساسا في التأخر في تلبية طلبات الزبائن وهذا نتيجة لنفاذ المخزون دون أن يتم تداركه في الوقت المناسب، سيما وأن المواد المباعة يتم جلبها من مناطق بعيدة تتطلب مدة03 أيام على الأقل للوصول

الجدول رقم 05: معدل التأخر في المواد المباعة وأثره على رقم الأعمال

المواد / البيان	متوسط حجم المبيعات اليومي	عدد أيام التأخر في السنة	حجم المبيعات السنوية الضائعة
بنزين عادي	429.866	03 أيام	1.289.598
بنزين ممتاز	1.351390	03 أيام	4.054.170
بنزين بدون رصاص	15.578	60 يوم	934.680
مازوت	6.427.863	00 يوم	00
الزيوت	357.997	90 يوم	32.219.730
العجلات ولواحق السيارات	2.369	90 يوم	213.210
الإجمالي			38.711.388

المصدر: **من إعداد وثائق المؤسسة**

من الجدول اعلاه يتضح لنا جليا حجم التأثير الذي يلحقه سوء تسيير المخزونات برقم الأعمال في الوكالة التجارية لنفطال ونظرا لكبر حجمها وكبر حجم المبيعات السنوية فإن يوم تأخير في التزود بالمواد المباعة للزبائن بمختلف أنواعهم والمشار إليهم سابقا يكلف المؤسسة خسارة مبالغ مهمة تؤثر على رقم الأعمال المحقق فالمبلغ الإجمالي الضائع للوكالة خلال الفترة 2015-2017 يقدر ب 38.711.380 دج وهو مبلغ لا يستهان به حيث سجل أكبر مبلغ ضائع من رقم الاعمال في مادة الزيوت والذي بلغ 32.219.730 دج ثم تليها مادة البنزين الممتاز بمبلغ 4.054.170 دج ويرجع التأخر في التزود بالبنزين الممتاز إلى عدم وجوده على مستوى محطة تكرير البترول اسبع واحتل البنزين العادي المرتبة الثالثة بمبلغ 1.289.598 دج لتليه مادة البنزين بدون رصاص ب 934.680 دج ثم العجلات ولواحق السيارات ب 213.210 دج

وبالرجوع إلى عدد أيام التأخر فإن أكبر عدد سجلت بمادة الزيوت و العجلات ولواحق السيارات ب 60 يوم لتأتي بعد ذلك البنزين بنوعيته الممتاز والعادي بمعدل تأخر 3 أيام في حين لم تسجل مادة المازوت أي

تأخر وهو ما يسمح بعدم ضياع أي مبلغ في هاته المادة أي أن عملية تسيير المخزون في مادة المازوت فعالة، ويدل ذلك على إيلاء اهمية خاصة لهاته المادة مقارنة بالمواد الأخرى

وكخلاصة لما سبق فغنه يجب على الوكالة التجارية لنفطال معالجة مشكل التأخر في التزود و التزويد بالمواد المباعة لان ذلك يكلف الوكالة خسارة جزء مهم من رقم الاعمال ،وهنا يجب على المكلفين بتسيير المخزونات أن يحسنوا من أدائهم وأن يعالجوا الاختلالات في الوقت المناسب.

حيث أن:

متوسط حجم المبيعات اليومي= حجم المبيعات خلال الفترة من 2015 إلى2017 / 1080 يوم

حجم المبيعات الضائعة السنوية = متوسط حجم المبيعات اليومي * عدد أيام التأخر في السنة

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا عرض عموميات حول الوكالة التجارية لنفطال لولاية أدرار وذلك من خلا تقديم لمحة تاريخية عن الوكالة ونشأتها والتي تعتبر بدورها من أهم الوكالات المهمة على المستوى الوطني، كما أقدمنا على عرض الهيكل التنظيمي للوكالة التجارية لنفطال بأدرار وعرض التعريف بالوكالة مع ذكر كذلك طبيعة النشاط التي تمارسه الوكالة، كما ذكرنا الإمكانيات التخزينية والبشرية للوكالة وكذلك العلاقات التجارية الهامة التي تقوم بها الوكالة ثم حاولنا تطبيق إجراءات عملية تدقيق حسابات المخزونات ميدانيا في الوكالة التجارية لنفطال بأدرار بإتباع المراحل الممنهجة التي ذكرناها في هذا الفصل وقمنا كذلك بتقييم نظام الرقابة الداخلية للوكالة التجارية عن طريق إجراء استقصاء مع رؤساء المصالح وحاولنا إبراز نقاط الضعف والقوة لهذا النظام فالتمسنا وجود أخطاء في نظام الرقابة الداخلية فقدمنا من خلالها بعض الاقتراحات وأخذ بعض الوثائق و المستندات التي قامت بها الوكالة لا جراء التدقيق عليها حيث أن الوكالة تسعى وبشكل كبير على تحسين خدماتها من مختلف النواحي .

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم الاجابة على الاشكالية الرئيسية والتي تبلورت حول معرفة ما أثر تدقيق في تسيير المخزونات على رقم الاعمال؟ وهذا بعد تقسيم الدراسة الى فصلين: فصل نظري تم التعرض في مبحثه الأول لمختلف مفاهيم التدقيق وأهدافه وكذلك معرفة كيف يتم تدقيق المخزونات من خلال طرق تسييرها وتقييمها وكيفية جردها وهذا لتأثيرها على نشاط المؤسسة، وهذه الاخيرة يجب المحافظة عليها بتنفيذ الرقابة الداخلية التي تم تطرق الى تعريفها وكيف يتم تطبيقها نظرا لما تحققه في اكتشاف الاخطاء وتصحيح الانحرافات، وتحدثنا كذلك عن المبيعات وكيف يتم تدقيقها هي الاخرى

اما الجزء التطبيقي تطرقنا فيه الى دراسة الحالة على مستوى الوكالة التجارية لنفطال بأدرار وقمنا بإجراء استقصاء مع رؤساء المصالح وتحليل الوثائق والمستندات لتقييم نظام الرقابة الداخلية على المخزونات، ومن خلال الشروحات والاجوبة المحصل عليها استنتجنا نقاط القوة ونقاط الضعف كما قمنا بإجراء عملية التدقيق على المخزونات من خلال عرض مجموعة من الجداول تضم مختلف العمليات البيعية التي تقوم بها الوكالة مع مختلف الزبائن والموردين تم التوصل من خلال هذه الجداول إلى كيفية عرض تدقيق المخزونات بالوكالة التجارية لنفطال بأدرار .

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى اختبار صحة الفرضيات :

- الفرضية الأولى والتي تنص على ' يشمل التدقيق في تسيير المخزونات التدقيق في مختلف العمليات التسييرية التي تبدأ من الاتصال بمصلحة الشراء الى مصلحة البيع ' تم رفض هذه الفرضية من خلال دراستنا لعملية التدقيق التي تقوم به هذه الوكالة.
- الفرضية الثانية ' تكمن العلاقة في التدقيق في تسيير المخزونات في كون ان عملية التدقيق تسمح بالتنبيه وتصحيح الاخطاء التخزينية التي تحول دون القيام ببعض العمليات' تم قبول هذه الفرضية وهذا ما توصلنا اليه من خلال دراستنا ان التدقيق يقوم بتصحيح الاخطاء التخزينية دون اللجوء الى عمليات اخرى.

النتائج المتوصل اليها:

- الملاحظ ان حجم المبيعات التي تسجلها الوكالة قد سجل بمادة المازوت وهذا نظرا لخصوصية المنطقة التي تستهلك هاته المادة أكثر مقارنة بغيرها من المواد؛

- نلاحظ من خلال وظيفة تسيير المخزونات وأثرها برقم الاعمال ان هناك تأثير واضح ومهم ومباشر لعملية تسيير المخزونات برقم الاعمال حيث ان معدل تأخر بيوم واحد من شأنه رأينا انه كلف الوكالة من خسارة جزء مهم من رقم الأعمال والذي كان من الممكن ان تستفيد منه الوكالة؛
- اكبر نسب التأخر كانت مسجلة على مستوى مادة الزيوت والعجلات بالإضافة الى مادة البنزين العادي والممتاز وبدون رصاص؛
- بالنسبة لمادة المازوت فانه لم يتم تسجيل اي تأخر في هاته المادة وهو ما يدل على اعطاء اهمية لهاته المادة مقارنة بالمواد الأخرى في تسيير المخزونات؛
- ان للتسيير المخزونات علاقة طردية بالتأثير على رقم الأعمال فكلما كان هناك تسيير فعال كلما كان رقم الأعمال مرتفع وكلما كان هناك سوء تسيير للمخزونات كلما ما أثر ذلك سلبا على رقم الأعمال.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل اليها والمتعلقة بالدراسة التطبيقية لأثر تدقيق تسيير المخزونات على رقم الأعمال بالوكالة التجارية فإننا نوصي بما يلي:

- يجب إيلاء اهمية خاصة لوظيفة تدقيق تسيير المخزونات في المؤسسة بغية تحدبد نقاط القوة وتدعيمها وتحديد نقاط الضعف وتحسينها؛
- ضرورة اجراء عملية تدقيق المخزونات التدقيق الفعلي بحضور المدقق الخارجي أو أحد مساعديه لعملية التدقيق؛
- يجب ايلاء اهمية خاصة لعملية حفظ المخزونات لاسيما الزيوت والتي يتم في حفظها في اماكن معرضة للتلف والسرقة وهذا من شأنه أن يؤثر على مخزون المؤسسة من هذه المادة وهو ما ينجر عنه التأثير على رقم الأعمال.

أفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع أثر التدقيق في تسيير المخزونات على رقم الاعمال بالرغم من محاولتنا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا ان هناك المزيد من النقاط التي تحتاج تفصيل وتحتاج كذلك إلى معالجة وتحليل في دراسات وبحوث جديدة، حيث تبقى الأفاق مفتوحة لمثل هاته الدراسات والمواضيع الآتية:

- التدقيق الخارجي وأثره في تحسين تسيير المخزونات في المؤسسة.
- مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في خلق قيمة مضافة لرقم الأعمال.
- التدقيق الخارجي ومساهمته قي تحسين تسيير المخزونات في المؤسسة.

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب :

- أحمد راشد الغدير ،ادارة الشراء والتخزين ،دار الزهران للنشر ،الأردن ، 2000 .
- بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية :دار هومة للنشر ،الجزائر ،2004.
- جاسم ناصر حسين وحميد خير الله سلمان وصباح مجيب النجار،تخطيط ورقابة التخزين ،دار البازوي للنشر ،الأردن ،2008.
- طواهر محمد التهامي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ،جامعة ورقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية 2015،
- عبد الفتاح الصحن ،ومحمد السرايا ،الرقابة والمراجعة الداخلية ،الدار الجامعية الإسكندرية ،2004.
- عصام الدين محمد متولي ،المراجعة ،الطبعة الأولى ،منشورات جامعة السودان المفتوحة ،السودان ،2006.
- غانم فنجان موسى ،الأصول العلمية في إدارة المخازن ،الدار الجامعية للنشر ، بغداد 2001.
- محمد الصيرفي ،التخزين الالكتروني ،دار الفكر الجامعي ،مصر 2007.
- محمد عباس بدوي ومحمود السيد سليمان ،المحاسبة المالية ،المشروع الصناعة ،الجرد والتسويات الجردية ،المكتب الجامعي الحديث ،2011.
- محمد الصيرفي وبشير العلاق ،إدارة المخزون السلعي ،الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع ،2002..
- محمد السيد سرايا ،أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العملي ،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ،2007.
- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ،المراجعة وتدقيق الحسابات ،الإطار النظري والممارسة التطبيقية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003.
- محمد العدوان ،وأخرون ،إدارة الشراء والتخزين ،دار الصفاء للنشر ،الأردن ،2006.

ب- الرسائل و المذكرات :

- أحمد لعماري، حكيمة مناعي، ملخص محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2014/2013.
- ابو بكر عميروش ،دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة ،رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2010-2011.

- جمال زدون ،الأمثلية الإقتصادية في تسيير المخزون ،مذكرة ماجيستير ،تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة ،جامعة أبو بكر بلقايد ،،تلمسان2010.
- محمد أمين ما زون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
- سعيد حملاوي،نصير مدقن، التدقيق المحاسبي على المبيعات في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير،،فرع مالية ومحاسبة، جامعة ورقلة2012-2013،

ج- النصوص التشريعية:

- القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ، 2007.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19 الصادر في 25 مارس 2009،قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 ،الموافق ل 26 يوليو ،يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

بديسي فهيمة ، المحاسبة التحليلية ،دار الهدى للطباعة والنشر ،الجزائر ،2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

P.zarmati et fabrice., pratique de la gestion des stocks ,Edition DUNAD ,paris2005.

Chiffres d'affaires CDS

Du: 01/01/2017 Au: 31/12/2017 Edité le: 03/06/2020 09:15:03

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
13010	799	ESSENCE NORMALE	137 080.290	9 910.905	236 545 758.31
13020	799	SUPERCARBURANT ETHYL	308 716.310	23 061.108	580 488 545.16
13040	799	ESSENCE SANS PLOMB	22 710.000	1 725.960	41 553 750.61
16020	799	GAS OIL	2 365 256.0	196 552.781	3 194 070 582.90
				231 250.754	4 052 658 636.98

Chiffres d'affaires CDS

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
90185	360	LAVE GLACE 2L	340.000	00.000	58 562.3
90187	360	SHAMPOING AUTO 2L	138.000	00.000	26 407.3
90188	360	SHAMPOING AUTO 5L	66.000	00.000	30 717.5
90189	360	GLACEOL 5L	1 548.000	00.000	779 470.5
90190	360	GLACEOL 2L	860.000	00.000	209 704.2
90192	360	EAU ACIDULEE 1L	572.000	00.000	44 817.1
90210	360	NETTOYANT JANTES 0.5 LITR	42.000	00.000	5 067.3
90211	360	RENOVATEUR PLASTIQUE 0.5	19.000	00.000	4 387.4
90214	360	LAVE GLACE 5L	67.000	00.000	27 277.7
				00.000	1 188 411.69
				216 806.110	3 928 464 263.57

roduit	Emballage	Designation	Quantite	Quantite TM	Montant
10085	360	265/70 R 16 112 T	10,00	0,000	108 333,50
			10,000	0,000	108 333,50

ESSOIRES, EQUIPEMENTS ET PDR

90185	360	LAVE GLACE 2L	276,00	0,000	46 230,00
90187	360	SHAMPOING AUTO 2L	43,00	0,000	8 867,04
90188	360	SHAMPOING AUTO 5L	102,00	0,000	46 764,96
90189	360	GLACEOL 5L	1 286,00	0,000	642 776,20
90190	360	GLACEOL 2L	1 139,00	0,000	278 045,41
90191	360	EAU DEMINERALISEE 1 L	520,00	0,000	26 592,80
90192	360	EAU ACIDULEE 1L	200,00	0,000	15 376,00
90197	360	LIQUIDE DE REFROIDISSEMENT -10¦C 24 L	18,00	0,000	43 630,88
			3584,000	0,000	1 108 283,29
			93 4244,570	7 3739,704	1 434 912 949,71

Chiffres d'affaires CDS

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
50006	360	165/70 R13 79 T TL	-02.000	00.000	-10 325.3
50060	360	175/65 R15 84 T TL	-02.000	00.000	-13 164.0
50086	360	175/80 R 14 88 T TL	-02.000	00.000	-12 220.6
50087	360	165/70 R 14 81 T TL	00.000	00.000	0.000.0
50093	360	185/60 R 15 84 H TL	06.000	00.000	34 738.2
50359	360	165/65 R 14 79T TL	-01.000	00.000	-3 171.8
50809	360	155/80 R 13 79 T	05.000	00.000	19 783.0
51044	360	7.00 R 16 C 177 L TL XZA	00.000	00.000	0.000.0
51045	360	7.50 R 16 C 112/110 L SAB	00.000	00.000	0.000.0
51102	360	195 R 14 C 106/104 P	-02.000	00.000	-17 996.1
51103	360	195/70 R 15 C 104/102 R	-02.000	00.000	-18 192.0
55177	342	12.00X20 V3 06.5	-10.000	00.000	-27 326.9
55537	342	7.50-16 S.C	-02.000	00.000	-2 685.1
				00.000	-50 561.90

Chiffres d'affaires CDS

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
30004	310	NAFTILIA	145.000	26.100	4 120 560.
30011	310	NAFTILIA SUPER	147.000	26.460	4 620 156
30011	346	NAFTILIA SUPER	1 250.000	05.594	1 509 895
30013	30M	NAFTILIA SYNTHETIQUE PLUS	159.000	02.719	1 040 835
30015	310	NAFTILIA VP SUPER 15W40 P	14.000	02.520	612 619
30017	346	NAFTILIA VP SUPER 15W40	1 225.000	05.402	1 534 812
30026	30M	NAFTILIA SYNT 10 W40 P	416.000	07.238	2 503 875
30110	310	CHIFFA/CHELIA 40	1 192.000	214.560	36 420 991
30111	310	CHELIA SAE	187.000	33.660	5 925 404
30115	310	CHELIA	106.000	19.080	4 155 060
30119	346	CHELIA TUR.DIE.20W40	1 357.000	06.107	1 625 329
30120	30M	CHIFFA SAE 40 P	700.000	12.544	2 939 872
30120	310	CHIFFA SAE 40 P	37.000	06.660	1 306 257
30120	346	CHIFFA SAE 40 P	1 776.000	07.956	1 879 093
30128	30M	CHELIA SUPER TD 15W40	105.000	01.854	537 384
30128	310	CHELIA SUPER TD 15W40	455.000	81.900	22 822 400
30129	310	CHELIA TD 15 W 40	737.000	132.660	25 660 869
31012	310	TASSILIA EP SAE	89.000	16.020	3 483 839
31031	310	TASSILIA DEXTRON	06.000	01.080	263 078
33403	310	TISKA	54.000	09.720	1 654 683
33404	310	TISKA	13.000	02.340	396 542
33405	310	TISKA	15.000	02.700	445 616
34011	310	TASSADIT A2	75.000	13.500	3 458 602
34011	386	TASSADIT A2	50.000	00.900	294 865
34215	310	TESSALA	02.000	00.360	82 170
34401	386	TESSALA	46.000	00.828	323 338
				640.463	129 618 153.(

Chiffres d'affaires CDS

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
90185	360	LAVE GLACE 2L	194.000	00.000	33 666.76
90187	360	SHAMPOING AUTO 2L	43.000	00.000	8 725.99
90188	360	SHAMPOING AUTO 5L	17.000	00.000	8 206.27
90189	360	GLACEOL 5L	220.000	00.000	112 020.60
90190	360	GLACEOL 2L	260.000	00.000	63 861.36
90191	360	EAU DEMINERALISEE 1 L	165.000	00.000	8 648.90
90192	360	EAU ACIDULEE 1L	358.000	00.000	27 523.04
				00.000	262 652.92
				231 720.955	3 588 849 502.42

roduit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
IS 208G CENTRE DE DI					
)004	310	NAFTILIA	209.000	37.620	5 348 853.52
)004	346	NAFTILIA	247.000	01.099	241 095.67
)011	310	NAFTILIA SUPER	67.000	12.060	2 513 690.80
)011	346	NAFTILIA SUPER	142.000	00.635	149 171.00
)013	30M	NAFTILIA SYNTHETIQUE PLUS	52.000	00.889	385 193.44
)026	30M	NAFTILIA SYNT 10 W40 P	479.000	08.335	2 824 133.43
)110	310	CHIFFA/CHELIA 40	803.000	144.540	22 414 786.40
)111	310	CHELIA SAE	240.000	43.200	7 468 721.31
)114	30G	CHELIA SAE	00.000	00.000	0 000.00
)115	310	CHELIA	92.000	16.560	2 887 563.52
)118	346	CHELIA VP SUP.20W40	724.000	03.258	835 598.24
)119	310	CHELIA TUR.DIE.20W40	120.000	21.600	4 746 923.52
)119	346	CHELIA TUR.DIE.20W40	715.000	03.218	925 614.00
)120	30M	CHIFFA SAE 40 P	276.000	04.946	1 173 804.24
)120	310	CHIFFA SAE 40 P	112.000	20.160	4 079 542.53
)120	346	CHIFFA SAE 40 P	1 953.000	08.749	2 077 135.90
)128	30M	CHELIA SUPER TD 15W40	461.000	08.141	2 246 656.16
)128	310	CHELIA SUPER TD 15W40	123.000	22.140	6 273 000.00
)129	310	CHELIA TD 15 W 40	1 027.000	184.860	47 248 000.00
)012	30G	TASSILIA EP SAE	60.000	03.258	925 500.00
)012	310	TASSILIA EP SAE	34.000	06.120	1 116 386.88
)013	310	TASSILIA EP SAE	07.000	01.260	268 041.76
)031	30G	TASSILIA DEXTRON	00.000	00.000	0 000.00
)031	310	TASSILIA DEXTRON	09.000	01.620	374 966.52
)001	310	CHELLALA RINCAGE	30.000	05.400	771 768.00
)022	31L	CHELLALA BRAKE FLUID DOT	-26.000	-00.292	-114 400.00
)022	362	CHELLALA BRAKE FLUID DOT	-25.000	-00.013	-5 000.00
)031	310	CHELLALA	25.000	04.500	1 500 152.75
)117	310	TORADA SAE 30	01.000	00.180	27 169.20
)403	310	TISKA	54.000	09.720	1 424 903.40
)404	310	TISKA	35.000	06.300	947 205.90
)405	310	TISKA	51.000	09.180	1 383 957.90
)509	310	TORBA 46 P	01.000	00.180	35 000.00
)011	310	TASSADIT A2	44.000	07.920	1 752 854.40
)215	310	TESSALA	43.000	07.740	1 990 263.60
				605.084	126 238 253.99

Chiffres d'affaires CDS

Du: 01/01/2015 Au: 31/12/2015 Edité le: 03/06/2020 08:29:57

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
13010	799	ESSENCE NORMALE	81 899.620	5 921.343	133 827 826.2
13020	799	SUPERCARBURANT ETHYL	365 908.560	27 333.369	653 816 330.1
16020	799	GAS OIL	2 381 000.7	197 861.159	2 674 704 439.0
				231 115.871	3 462 348 595.51

Chiffres d'affaires CDS

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
30004	310	NAFTILIA	01.000	00.180	34 929.00
30011	310	NAFTILIA SUPER	102.000	18.360	3 487 646.00
30011	346	NAFTILIA SUPER	192.000	00.859	230 110.08
30013	30M	NAFTILIA SYNTHETIQUE PLUS	286.000	04.891	1 978 432.56
30013	346	NAFTILIA SYNTHETIQUE PLUS	344.000	01.471	547 875.05
30014	30M	NAFTILIA SYNTH ECO 5W30	10.000	00.171	117 842.40
30015	310	NAFTILIA VP SUPER 15W40 P	31.000	05.580	1 173 344.32
30017	346	NAFTILIA VP SUPER 15W40	781.000	03.444	1 073 752.80
30026	30M	NAFTILIA SYNT 10 W40 P	329.000	05.725	2 056 819.20
30026	346	NAFTILIA SYNT 10 W40 P	200.000	00.870	296 630.40
30110	310	CHIFFA/CHELIA 40	1 525.000	274.500	48 743 786.99
30111	310	CHELIA SAE	273.000	49.140	9 592 096.80
30115	310	CHELIA	172.000	30.960	7 241 108.00
30119	346	CHELIA TUR.DIE.20W40	96.000	00.432	110 953.50
30120	30M	CHIFFA SAE 40 P	293.000	05.251	1 634 617.92
30120	310	CHIFFA SAE 40 P	51.000	09.180	1 868 830.11
30120	346	CHIFFA SAE 40 P	946.000	04.238	986 144.04
30128	30M	CHELIA SUPER TD 15W40	392.000	06.923	1 979 821.92
30128	310	CHELIA SUPER TD 15W40	231.000	41.580	11 491 300.00
30129	310	CHELIA TD 15 W 40	1 429.000	257.220	62 758 008.00
31012	310	TASSILIA EP SAE	08.000	01.440	295 166.56
31031	310	TASSILIA DEXTRON	01.000	00.180	39 773.27
31032	30Z	TASSILIA ATF DEXRON III G	49.000	00.856	417 250.60
32022	31L	CHELLALA BRAKE FLUID DOT	06.000	00.067	26 400.00
33403	310	TISKA	24.000	04.320	799 378.62
33404	310	TISKA	06.000	01.080	177 653.78
33405	310	TISKA	30.000	05.400	969 219.27
33506	310	TORBA 32	18.000	03.240	797 176.62
33705	310	FODDA	05.000	00.900	197 620.00
33915	310	BORAK	04.000	00.720	187 815.92
34011	310	TASSADIT A2	21.000	03.780	981 198.00
34012	322	TASSADIT A2 IMPORTE	168.000	02.016	679 086.96
34215	310	TESSALA	17.000	03.060	719 822.25
34215	386	TESSALA	106.000	01.908	727 330.38
34401	386	TESSALA	04.000	00.072	27 895.86
				750.013	164 446 830.18

SOCIETE NATIONALE DE COMMERCIALISATION
ET DE DISTRIBUTION DE PRODUITS PETROLIERS
Route des Dunes - Chéraga Alger BP 68 B 0021

B N°1725410 CCS 2050

SARL MENBAA ESSALEM RN N08 SALI ADRAR 21011118417 000710088258871 071068 2838 01222 — 22	N° de la commande N° de 001 / N° de 004 Livraison Partielle / Reliquat annulé Date enregistrée / Livraison reliquat Instructions particulières NAFTAL Nom du facturier 02051M mohamed.kadi	Date de l'Opération TTC 06/05/2020 Code de règlement: Comptant = 1 / En Compte = 2 Code de L'échéance: < 30 jours = 0 / 30 jours = 15 Code de Livraison: NAFTAL = 1, Tiers = 2, Wagons = 3, Client = 4, Navire = 7, Pipe = 8, Attelage Mixte = 9 Code de véhicule 1305 000707-806-01 / 1 3369 000535-509-01 Code de régime: Droits plains = 1 / SPECIAL = 2

O	DESIGNATION		CODE PRODUIT	U.M.B	QUANTITE	PRIX UNITAIRE	MONTANT
	GASOIL		16020	99	270,00	1 313,22	354 569,40
	TCAR SUR PRIX (DECRETE/CALCULE)	N	6985				0,49
	TVA SUR VENTES PETROLIERES 19,00%	N	5477				67 989,19
	TAXE ADDITIONNELLE SUR LES CARBURANTS	N	5476				3 100,00
	TVP SUR MARCHANDISE(NON SOMISE A TVA)	N	70701				108 000,00
							533 557,10

Arrêté : Cinq cent cinquante-huit mille cinq cent cinquante-sept Dinars dix Centimes

Reçu d'encaissement Rdt : 004	NATURE DU PAIEMENT		
MENBAA ESSALEM 22	Espèces		Nom de L'encaisseur
	Chèque N°		Numéro de 01212 mohamed.kadi
	Virement N°		Signature de Caissier 028
	Mandat N°		1 Comptant
	035 N°		
Net à Encaisser : Cinq cent cinquante-huit mille cinq cent cinquante-sept Dinars dix Centimes	Montant Total en Lettres / Chiffres	533 557,10	

CONDITIONS GENERALES DE VENTE

Marchandises voyagent aux risques et périls du destinataire. 2- Toutes réclamations devront être adressées au transporteur seul responsable vis-à-vis du reconpt
de facturation sont ceux en vigueur le jour de la livraison de nos marchandises 4- Le client doit exiger un accusé de réception pour toutes marchandises
tion des emballages pour un usage autre que celui auquel ils sont destinés, est interdite. 6- Le paiement de la consignation ne peut constituer un titre de propri
es et bouteilles demeurent propriété inaliénable de la Société NAFTAL. 7- Le client devra s'acquitter en une seule fois de l'intégralité du montant de la fact
se font au comptant, en espèces, chèque bancaire, par virement au C.C.P ou mandat NAFTAL
difficulté à quelque titre et pour fait quelque cause que ce soit, il est fait attribution de juridiction au Tribunal d'Alger compétent (section commerciale) seul c
es d'appel en et de pluralité de défendeurs.

Transporteur Marchandises chargées conformes Signature du Chauffeur	Marchandises reçues conformes et en bon état Signature du Client	Org. Client 1 Client 2 Fin - JG 3 Com JG 4 CDG 5 Transp

Société Nationale de Commercialisation de Produits Pétroliers
NAFTAL SPA AU CAPITAL 40.000.000.000,00 DA R.C 99 B 9691
Route des Dunes Chéraga B.P. 73 Alger

F № 184814

BON DE RECEPTION

CDS [ ] [ ] /08G

1918481 4

FOURNISSEUR : DEPOT CARBURANTS ADRAR
08G
ADRAR

Provenant de

Chargé le 07/05/2020 Arrivé le 08/05/2020

Item
Au Navire :

N° de la Cde : Date :

Réf. des documents du fournisseur :

Réf. des documents de transporteur : Du : 07/05/2020

Réf. des documents douaniers

Etabli par :

Date de la Réception : 08/05/2020

Code de la Nature de l'Opération : Importation = 12 / Sous NAFTAL = 13 / Achat local = 14

Code de la méthode de transport : NAFTAL = 1, Tiers = 2, Wagons = 3, Client = 4, Navire = 7, Pipe = 8, Allotage Mixte = 9

Code du Véhicule

Code du régime douanier : Droits payés = 1, Sous douane = 2

Imputation : Centre de Frais : Origine : Compte Général :
code comptable

PRODUITS DESIGNATION	Grade	Code Produit	Cod UM	EMBALLAGES Type	Quantité	Cod	Quantité (le cas échéant) Vol à 15°	MONTANT		
GAS OIL	N	16020		700			670,00	1 049,35	703 064,50	1
										2
										3
										4
										5
										6
										7
										8
										9
										10
										11
										12
										13
										14
										15
										16
										17
										18
										19
										20

Observations :
184814 REF: 0000001409

TVA
TOTAL ... 703 064,50

Marchandises Réceptionnées par

L'Entrée en stock effectuée par :
Nom ..... Initiales .....
Date .....

Réservé à la Comptabilité

270 ORIGINAL Approvisionnement - 1, 2 Copie Finances Comptabilité - 3 Copie Centre Réception - 4 Copie Chrono Imp NAFTAL

Entité	Station Service	Code Station	
	ADRAR	R 0830	GD
	REGGANE	R 0831	
	AOULEF	R 0832	
	TIMIMOUNE	R 0833	
	TIMIAOUINE	R 0834	
	B B M	R 0836	
	ADRAR	R 0837	
	TAMESLGLOUT ADRAR	G3852	PVA
	TOURCHANE	G3893	
	PVA SOUDI BOUDJEMAA	G3986	
	PVA BENKADI ABDLKARIM	G3994	
	PVA DAHBI ABDELLAH	G3999	
	SARL SAHARA GAZE 3	J9050	
	SENDJEL ABDELMALEK	N1575	
	MERABTI M'HAMED	N9662	
	PVA TAHRI JEMAA	O1255	
	PVA SIDI ABDELLAH	S0766	
	TAMSLGLOUT TSABIT	S0778	
	BAYA SAID AOULEF	G3986	
	TAMSLGLOUT AOUGROUT	F9435	
	PVA BENHAMADI	G3985	
	PVA TRANSSAHARIENNE	S9489	
	DAHAMANI DAHANE	I8870	
	BEKRAOUI SAID	O1218	
Agence Com	SARL SAHARA GAZE 4	O1263	
	EURL IOUALLN SERVICE	O1270	
	BAYA SAID TIMOKTEN	Z5930	
	BAYA SAID AOULEF	S0805	
	SARL DESERTS SUD GRAND TRAVAU	I3200	
	BEN MOKHTARI FATIMA	I6090	
	DAHMANI HEMZA	I8866	
	BOUCHERIT FAYCAL	I8877	
	SNC SAHARA AIN BEDOUNE	I8878	
	OUKBA KOUNTA ABIDINE	I8888	
	EURL BAB ELBARAKA	I8890	
	BOUCHERA MOHAMMED	I8892	
	SELSALI DIDI	I8900	
	MALOUKI BACHIR	J3020	
	PVA SARL AOULED ELMOULET	J9015	
	PVA SARL AOULED ELMOULET	J9016	
	PVA LOTO LAHOUARI	J9097	
	DAHMANI KHELIFA	O1212	
	SARL MENBAA ESSALEM	O1222	
	SARL SAHARA GAZ 2	O1240	
	BARBOUCHI HOUDA	O1262	
	PVA DAHMANI KHELIFA	S0732	
	ABDI BRAHIM	O5432	

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
CDS: 208G CENTRE DE DI					
90185	360	LAVE GLACE 2L	403.000	00.000	67 502.50
90187	360	SHAMPOING AUTO 2L	206.000	00.000	41 864.03
90188	360	SHAMPOING AUTO 5L	96.000	00.000	44 014.08
90189	360	GLACEOL 5L	1 139.000	00.000	565 365.30
90190	360	GLACEOL 2L	2 629.000	00.000	653 001.76
90191	360	EAU DEMINERALISEE 1 L	778.000	00.000	39 897.59
90192	360	EAU ACIDULEE 1L	80.000	00.000	6 150.40
90210	360	NETTOYANT JANTES 0.5 LITR	03.000	00.000	0 342.03
90211	360	RENOVATEUR PLASTIQUE 0.5	04.000	00.000	0 876.60
90212	360	NETTOYANT MOQUETTE 0.5 LI	12.000	00.000	1 621.56
90214	360	LAVE GLACE 5L	80.000	00.000	32 607.71
				00.000	1 453 243.56
				232 000.767	4 218 558 710.72

Chiffres d'affaires CDS

Du: 01/01/2016 Au: 31/12/2016 Edité le: 03/06/2020 09:14:22

Produit	Emb	Designation	Quantité	Qté TM	Montant
:DS: 208G CENTRE DE DI					
13010	799	ESSENCE NORMALE	96 170.830	6 953.151	166 237 066.40
13020	799	SUPERCARBURANT ETHYL	353 880.960	26 434.908	665 973 910.11
13040	799	ESSENCE SANS PLOMB	560.000	42.560	1 024 570.40
16020	799	GAS OIL	2 198 977.4	182 735.029	2 964 472 713.83
				216 165.647	3 797 708 260.75

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تدقيق تسيير المخزونات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي وأثره على رقم الأعمال، باعتباره من أهم العمليات التي تميز نشاطها اليومي بالإضافة إلى طبيعة العلاقة الطردية التي تربط بينهما، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة حالة الوكالة التجارية نفطال ادرار خلال الفترة (2015-2017)، مستعينين بمختلف الإحصائيات السنوية لمبيعاتها.

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أنه يوجد تأثير مباشر لعملية تسيير المخزون برقم الأعمال، ذلك لأن معدل تأخر يوم واحد من شأنه أن يكلف الوكالة خسارة جزء مهم من رقم الأعمال والذي كان من الممكن أن تستفيد منه.

الكلمات المفتاحية: رقم الأعمال، مخزون، تسيير المخزون، تدقيق.

Summary:

The study aims to identify the reality of checking the operation of stocks in public enterprises of an economic nature and its impact on the turnove, as one of the most important processes that characterize their daily activity as well as the nature of their correlations, and to this end we have studied the state of the commercial agency with a destructive precipitation during the period 2015-2017.Using the various annual sales statistics.

The study found several results, the most important of which is that there is a direct impact on the operation of the running inventory with the turnover, because the one day delay rate would cost the agency a significant portion of the turnover that it could have benefited from.

Keywords: turnover, inventory, running inventory, audit.